جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدرسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل

بعنوان:

أساليب التحليل المالي الحديثة ودورها في عملية منح التمويل المصرفي

Modern methods of financail analysis and its role in granting banking finance

إعداد الطالبات:

1_ إسلام محمد الباشا حسن .
2_ أفنان الطيب أحمد الضوء.
3_ دانية أبو القاسم عباس مضوي .
4_ رماز التجاني بخيت الأمين .
5_ نجود خميس محمد سليمان.

إشراف الدكتور :

زهير أحمد علي

1437هـ - 2016م

الإهداء

نهدي هذا البحث المتواضع إلى رسولنا الحبيب محمد (صلى الله عليه وسلم) .

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتنا وعانت الصعاب لنصل إلى ما نحن فيه

وعندما تكسونا الهموم نسبح في بحر حنانهم ليخفف من آلامنا

(أمهاتنا)

إلى من علمنا النجاح والصبر

إلى من نفتقدهم في مواجهة الصعاب

ولم تمهلهم الدنيا لنرتوي من حنانهم

(آبائنا)

إلى من كانوا يضيئون لنا الطريق

ويساندونا ويتنازلون عن حقوقهم.

لإرضائنا والعيش في هناء

(إخوتنا)

نحبكم حباً لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منه ينابيع المحبة

ثم إلى من علمنا حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامنا

الباحثات

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين ، القائل في محكم تنزيله چڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ چسورة يوسف: الآية ٧٦ صدق الله العظيم.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإذا لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه)) (رواه أبو داوؤد).

نتقدم بجزيل الشكر واصل العرفان إلى الهيئة التدريسية في كلية الدراسات التجارية ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتور/ زهير أحمد علي ، على قبوله الإشراف على هذا البحث ، ونشكره على توجيهاته القيمة وآرائه السديدة التي كان لهادور كبير في إثراء البحث.

كما نتقدم بجز يل الشكر والإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة.

ومن أعماق قلوبنا نتقدم بعظيم الشكر والإمتنان إلى كليتنا الحبيبة كلية الدراسات التجارية وندعو الله أن يحفظ الكلية والقائمين عليها وتبقى منارة العلم وصرحاً شامخاً لخدمة أبناء الوطن.

الباحثات

مستخلص الدراسة

تناولت هذه الدراسة استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني .

تتمثل مشكلة البحث : في عدم إستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية مما يترتب عليها عدم توفر النتائج المؤكدة والصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها ، وكذلك عدم توفر المعلومات الملائمة لمستخدميها في الوقت المناسب.

إن أهداف البحث تتمثل في: تسليط الضوء على البيانات والتقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية باستخدام الطرق الحديثة للتحليل المالي ومدى إمكانية تطبيق الأساليب على أرض الواقع.

أما فروض البحث فهي:

(1) هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل المصرفي.

(2) إن البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافة لأغراض منح التمويل المصرفي.

(3) استخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والإستثمار والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية.

(4) يساعد التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثات هي:

(1) إن أساليب التحليل المالي يمكن الإعتماد عليها في قياس وتقييم الأداء المالي للمنشآت لأنها تعطي نتائج أكثر موثوقية وذات دقة كبيرة عن أداء هذه المنشآت ، وتقدم للمتعاملين معها المعلومات التي يحتاجونها.

(2) إن إستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك يؤدي إلى عكس صورة أوضح عن أحال هذه البنوك ومكامن القوة والضعف فيها ، ومتابعة تنفيذ الخطط والسياسات وسير الأعمال ، وهذا يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة.

(3) إن الأساليب الحديثة للتحليل المالي يمكن أن تساعد في زيادة الاستثمار في البنوك لأن توفير المعلومات الصحيحة والمؤكدة والمؤشرات المالية عن أوضاع هذه البنوك يؤدي إلى جلب المستثمرين والعملاء.

(4) إن أساليب التحليل المالي الحديثة قد تساعد في التنبؤ بفشل الشركات خاصة إذا كانت أسباب الفشل مالية ، وذلك من خلال توفير مؤشرات مالية توضح الموقف المالي للشركات.

أما التوصيات فهي:

(1) أن يتم قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك وفقاً لأساليب التحليل المالي الحديثة وذلك لمواكبتها للتطورات وملائمتها لسرعة الإيقاع في دنيا المال والأعمال.

(2) أن يتم تجريب أساليب التحليل المالي الحديثة في القطاع المصر في بصورة فعلية حتى يتسنى للمهتمين الخروج بنتائج مؤكدة عن الأداء المالي للقطاع المصرفي ، كما أن التجربة تساعد على إبراز الإيجابيات والسلبيات .

(3) على المصارف التعمق في دراسة أساليب التحليل المالي الحديثة وأثر استخدامها في البنوك التجارية للخروج بنماذج محاسبيةمتفق عليها ، وا ٍبراز إيجابياتها وسلبياتها للعمل على تجاوز السلبيات والإستفادة من الإيجابيات.

(4) إدخال إستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي ضمن السياسات الإستراتيجية للبنوك لأن ذلك يؤدي إلى تنمية حقيقية للموارد البشرية والمادية.

(5) ضرورة ربط نظم الرقابة والمتابعة في البنوك التجارية بأساليب التحليل المالي الحديثة ومعايير الأداء المالي الحديثة لأن ذلك يؤدي إلى تطوير الأداء.

Abstract

This study addressed the use of modern methods of financial analysis in commercial banks Application to the National Bank of Omdurman.

The research problem: the lack of use of modern methods of financial analysis in commercial banks, which result in a lack of proven and accurate results that can be relied upon, as well as the lack of appropriate information to its users in a timely manner.

The research objectives are: to shed light on the financial statements and the reports published for commercial banks by using modern methods of financial analysis and the possibility of the application of methods on the ground.

The research hypotheses are:

(1) There is a statistically significant difference between the financial analysis and the granting of bank financing relationship.

(2) The data contained in the financial statements is all for the purposes of granting bank financing.

(3) the use of financial analysis is useful in the future policies of the bank in the credit and investment fee and control over the efficiency of the sub-departments.

(4) Financial Analysis helps in reducing the risk of bank financing.

The most important findings of the researchers are:

(1) The financial analysis methods that can be relied upon to measure and evaluate the financial performance of the facilities because it gives a more reliable and with great precision on the performance of these facilities results, and provides dealers with the information they need.

(2) The use of modern methods of financial analysis in banks leads to reverse a clearer picture of transmitting these banks and their strengths and weaknesses, and follow up the implementation of plans, policies and business processes, and this leads to increase the effectiveness of control.

(3) The modern techniques of financial analysis can help increase investment in banks because providing accurate and proven financial indicators and information about the conditions of these banks lead to bring investors and customers.

(4) The modern financial analysis techniques may help in predicting the failure of private companies if the reasons for financial failure, and through

the provision of financial indicators showing the financial position of companies.

The recommendations are:

(1) to be measured and evaluated the financial performance of banks in accordance with the methods of modern financial analysis in order to keep pace with developments and suitability of the tempo in the world of money and business.

(2) that are experimenting with new methods of financial analysis in the banking sector effectively so that those interested in going out certain financial performance of the banking sector the results, and that the experience will help to highlight the positives and negatives.

(3) the banks in-depth study of modern financial analysis techniques and the impact of use in the commercial banks out models accounting agreed, and to highlight the advantages and disadvantages of action to overcome the negatives and positives to take advantage of.

(4) the introduction of the use of modern methods of financial analysis within the strategic policies of the banks, because that leads to the true development of human and material resources.

(5) the need to connect the control and monitoring systems in commercial banks in ways that modern financial analysis and standards of modern financial performance because it leads to the development of performance.

فهرس الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
(1)	الاستهلال	أ
(2)	الإهداء	ب
(3)	الشكر والتقدير	ج
(4)	مستخلص الدراسة	د-هـ
(5)	Abstract	و-ز
(6)	فهرس الموضوعات	ح-ط
(7)	فهرس الجداول	ي-ل
(8)	فهرس الأشكال	م
(9)	فهرس الملاحق	ن
ولاً : الإطار المنهجي للبحث		
(10)	تمهيد	1
(11)	مشكلة البحث	1
(12)	أهمية البحث	2
(13)	أهداف البحث	3
(14)	فرضيات البحث	3
(15)	حدود البحث	4
(16)	منهجية البحث	4
(17)	هيكل البحث	6-5
(18)	ثانياً : الدراسات السابقة	21-7

الفصل الأول: مفهوم وأهداف وأساليب التحليل المالي		
(19)	المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية التحليل المالي.	40-22
(20)	المبحث الثاني: مداخل وأنواع وفئات التحليل المالي.	51-41
(21)	المبحث الثالث: أساليب ومحددات التحليل المالي الحديثة.	56-52
الفصل الثاني: التمويل المصرفي		
(22)	المبحث الأول: مفهوم التمويل المصرفي أهميته وأهدافه وطرقه وقواعده	65-57
(23)	المبحث الثاني: أنواع ومصادر التمويل ونطاق وظيفته	74-66
(24)	المبحث الثالث: معايير الإئتمان والمخاطر المصرفية	81-75
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية		
(25)	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك أم درمان الوطني.	90-82
(26)	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.	128-91
(27)	الخاتمة	129
(28)	ولاً : النتائج	130-129
(29)	انياً : التوصيات	132-131
(30)	الثاً : مقترحات لبحوث مستقبيلة	132
(31)	قائمة المراجع	137-133
(32)	الملاحق	142-138

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(1/1/3)	يوضح رأس المال المدفوع لبنك أم درمان الوطني	83-84
(2/1/3)	يوضح أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك للفترة 2009م-2015م (بآلاف الجنيهات السودانية)	89-90
(1-2-3)	يوضح التوزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	94
(2-2-3)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص	95
(3-2-3)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر	97
(4-2-3)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي	98
(5-2-3)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	100
(6-2-3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى	101-102
(7-2-3)	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى :هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالى ومنح التمويل.	103
(8-2-3)	يوضح تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الأولى مجتمعة باستخدام إختبار كأي تربيع	104
(9-2-3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية : البيانات الواردة في القوائم	105-106

	المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي .	
(10-2-3)	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية : البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي	108-107
(11-2-3)	يوضح تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الثانية مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع	110-109
(12-2-3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة أستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية	112-111
(13-2-3)	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة أستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية	114-113
(14-2-3)	يوضح تحليل المتوسط المرجح لعبارات الثالثة مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع	115
(15-2-3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة يساعد التحليل المالى في الحد من مخاطر التمويل المصرفي	117-116

(16-2-3)	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة : يساعد التحليل المالى في الحد من مخاطر التمويل المصرفي	119-118
(17-2-3)	يوضح تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الرابعة مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع	120

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(2-3-1)	يوضح المخاطر المصرفية	79
(3-2-1)	يوضح التوزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	94
(3-2-2)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص	96
(3-2-3)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر	97
(3-2-4)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي	99
(3-2-5)	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	100

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(3-2-1)	استمارة استبيان	138-142

خطة البحث

تمهيد:

تتزايد يوماً بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر ويعتبر التحليل المالي الأساس السليم للتعرف على وضع المشروع قيد التحليل ومدى ما أسفرت عنه السياسات والقدرات التي تلائم تطبيقها على الموقف المالي للمنشأة المعنية .

فإن طبيعة التحليل المالي هو عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك على إيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية التي تتبعها المنشأة البيعية والإنتاجية والتسويقية وفي ذلك تعزيز ما تتميز به المنشأة والتخلص من نشاط الضعف ومسبباته.

يستخدم التحليل المالي مجموعة من الأسباب الفنية التي تعتمد على القدرة والعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام المالية ومعرفة ما يجب أن يكون عليه تركيبات الهياكل المالية وشكلية الأرقام التي تصل إليها ومقارنة الأداء المالي الماضي بالحاضر بالنسبة للمشروع ولأغراض منح التعديل إلى الأطراف الأخرى.

مشكلة البحث:

لقد أدى الفشل في التحليل المالي في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة إلى تدهور الثقة بين الشركات والبنوك بصورة مزعجة مما أدى إلى ضرورة إتخاذ جميع الاحتياجات اللازمة لمنح التمويل المصرفي .

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- يعتبر التحليل المالي إدارة من إدارات التخطيط والرقابة التي تفيد في إتخاذ القرارات و رسم السياسات المستقبلية للبنك .
- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي لأغراض منح التمويل المصرفي؟
- البيانات الواردة في القوائم المالية كافية لأغراض منح التمويل؟
- هل يساعد التحليل المالي في قرار منح الإئتمان والتسهيلات التمويلية؟
- هل توجد علاقة بين التحليل المالي وأغراض منح التمويل المصرفي؟

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الفاقد العلمي ولعل ذلك يكون إضافةإ ٍعانة للباحثات في تجويد الأداء.

وتتمثل أهمية البحث في الآتي:

(1) استخدام التحليل المالي يفيد المستثمر في تقويم الوضع الحالي والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي وبناء عليه إتخاذ القرارات المناسبة.

(2) معرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي لأغرض منح التمويل المصرفي.

(3) الكشف المبكر عن مخاطر العسر المالي لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

(4) استخدام التحليل المالي يساعد في التنظيم الإداري في المؤسسات لتحقيق أهدافها المنشودة.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

(1) تساهم عملية التحليل المالي في التحقق من حالة عدم التأكد والمخاطر وتدقيق السيولة والربحية وتفادي حالات نقص التمويل.

(2) المساهمة في تأمين سبل التمويل المصرفي المغلقة بتكوين رأس المال.

(3) تلبية حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في القيام بتوفير الحماية الكافية لهم عن طريق الإفصاح الكافي عن الإستمرارية أو عدمها التي يتوقعها مستخدمي البيانات المالية.

(4) توفير المعلومات عن القوائم المالية لإعطاء مزيد من الشفافية وتفيد في أغراض منح التمويل المصرفي.

(5) بيان أثر التحليل المالي في مساعدة الإدارة على تقديم كفاءة أداء المصارف.

فرضيات البحث : وتتمثل فروض البحث في الآتي:

(1) هناك علاقة زات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل المصرفي.

(2) إن البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لأغراض منح التمويل المصرفي.

(3) إستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية الأخرى.

(4) يساعد التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل.

حدود البحث:-

الحدود المكانية :-

بنك أم درمان الوطني

الحدود الزمانية:-

إبريل ، 2016م.

منهجية البحث:-

(1) المنهج الاستنباطي.

(2) المنهج الاستقرائي.

(3) المنهج التاريخي.

(4) المنهج الوصفي التحليلي.

المصادر والمراجع:-

المصادر الثانوية:-

- المراجع.
- الكتب.
- التقارير.

هيكل البحث:-

يتكون البحث من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

تشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

يتكون الفصل الأول من ثلاثة مباحث.

الفصل الأول:-

الإطار العام للتحليل المالي

المبحث الأول:- مفهوم وأهداف وأهمية التحليل المالي.

المبحث الثاني: مداخل وأساليب ومعايير التحليل المالي.

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام الأساليب الحديثة.

يتكون الفصل الثاني من ثلاثة مباحث:-

الفصل الثاني: التمويل المصرفي.

المبحث الأول:- مفهوم التمويل المصرفي وأهميته وأهدافه وطرقه وقواعده.

المبحث الثاني:- أنواع مصادر التمويل ونطاق وظيفته.

المبحث الثالث:- معايير الإئتمان ومخاطره المصرفية.

يتكون الفصل الثالث من مبحثين هما:-

المبحث الأول:- نبذة تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني.

المبحث الثاني:- تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وأخيراً الخاتمة تتكون من الآتي:

- النتائج والتوصيات.
- المصادر والمراجع .
- الملاحق.

الدراسات السابقة

1-دراسة هيثم أحمد عثمان:([1])

حدد الباحث مشكلة البحث في إن الشركات والمصارف السودانية لن تكون لها المقدرة على المنافسة في إعلام يتجه نحو الأحادية والتكتلات الإقتصادية الضخمة مما قد يؤدي لإنهيار هذه المؤسسات.

أوضح الباحث في الدراسة أن الشركات والمصارف السودانية لا تضع في الاعتبار أهمية التحليل المالي ودوره في تطور المنشآت مما جعل معظم هذه المنشآت تدار بطريقة الحدس والبديهة من غير طرق علمية.

أما أهداف البحث فهي إبراز أهمية التحليل المالي في تطور المصارف والبحث في كيفية استخدام طرق التحليل المالي وأساليبه وأدواته.

أما فروض البحث فقد صاغها الباحث كالآتي:

إن التحليل المالي لا يجد الإهتمام اللازم من إدارة المصارف والشركات كما أن إستخدام المصرف للتحليل المالي سواء لميزانياته أو لميزانيات الشركات التي يمنحها قروض ، يساعد البنك على استدرار القروض في الوقت المحدد ، والتحليل المالي يؤدي إلى تخطيط مالي مستقبلي أفضل للإدارة لتحقيق أهداف المنشأة.

وقد أثبت الباحث صحة هذه الفرضيات.

([1]) هيثم أحمد عثمان ، التحليل المالي للأغراض المصرفية ، ماجستير دراسات مصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2000م.

أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فهي:

- إن قرار البنك بمنح التمويل لا يعتمد فقط على نتائج التحليل المالي ، لكن هنالك حلول أخرى يجب أخذها في الاعتبار.
- النمو الملحوظ في موجودات البنك أدى إلي زيادة معظم عناصر المصادر بصورة متوازنة إلا أن هذه الزيادة لم تؤدي إلى زيادة استخدامات الأموال وأهمها الاستثمار الذي نجده انخفض مما أدى إلى ظهور ظواهر حميدة وأخرى غير حميدة ، الحميدة مثل تحقيق نمو متوازن في مصادر الأموال أو تفادي مخاطر المسحوبات المفاجئة لحد ما ، أما الظواهر السالبة مثل التركيز على شكل واحد من أشكال التمويل والاستثمار وهي المرابحات والتباطؤ في استخدام صيغ التمويل الأخرى مثل المشاركات والمضاربات ، وأما أهم التوصيات التي اقترحها الباحث تتمثل في :

أ- لا تمنح الشركات تمويلاً من البنك إلا بعد التأكد من أن التمويل يستخدم في عمليات التشغيل والبيع وليس في سداد الالتزامات السابقة والأجور وغير ذلك.

ب- على البنك دراسة ميزانية الشركة الممولة بعد منحها التمويل لمعرفة التطورات التي طرأت على الوضع المالي ومقابلة أوضاعها مع أوضاع الشركات المماثلة لتكوين فكرة صحيحة عن وضعها المالي.

ج- اختيار أنسب البدائل المتاحة للاستثمار للوصول لمحددات أرباح مناسبة.

2- دراسة عمر مبشر مصطفى: ([1])

يركز البحث على المشاكل الآتية:

1-ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الرقابة على المصارف.

2-مدى إمكانية الاعتماد على التحليل المالي بشكل أساسي للرقابة على المصارف ودرجة تنفيذها للسياسات المرسومة من البنك المركزي.

3-بيان الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي في منح التمويل المصرفي.

أما فرضيات الدراسة فهي:

1-إن اتساع النشاط المصرفي جغرافياً ونوعياً أدى إلى بروز أهمية الرقابة على المصارف وبروز استخدام التحليل المالي بشكل واسع في عكس أوضاع البنوك الممولة .

2-يمكن للبنك المركزي الاعتماد على مؤشرات التحليل بشكل أساسي في الرقابة على المصارف لمعرفة اتجاهات تنفيذ السياسات المرسومة.

3-استخدام أساليب التحليل المالي الموسع تساعد في زيادة فهم اتجاهات المؤشرات والتحكم في الاختلافات المالية.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

([1]) دراسة عمر مبشر مصطفى ، 2005م ، الخرطوم ، أساليب التحليل المالي الحديثة ، رسالة ماجستير.

1- إن الأوضاع المالية التي كانت عليها البنوك أدى إلى اهتمام البنك المركزي باستخدام التحليل المالي في الرقابة على المصارف ليوجه المصارف لحقيقة وضعها.

2- ان استخدام التحليل لأكبر عدد من المعايير يؤدي إلى عكس صورة واضحة من أصول المصارف.

3- عكس المؤشرات المالية المستخدمة ما هو واضح للبنوك والتطور الذي يحدث من حيث التردي أو التحسن ومعايير السلامة المالية ودرجة المخاطرة التي تحيط بالمصارف وحتى يمكن لبنك السودان أن يتدخل وما هو القرار المناسب وفق الحالة.

ومن أهم التوصيات:

1- توجيه البنك المركزي إلى البنوك بتقديم تحليل مالي دقيق ومفصل عن الوضع المالي للبنك ويشمل هذا التحليل على قطاع بشكل دوري وفقاً لوضع المصرف المالي.

2- زيادة فعالية الرقابة باستخدام القرار ومتابعتها لسلامة الجهاز المصرفي يجب أن يتبعها تحليل مالي للمؤسسات والبنوك.

- يرى الباحث أن الدراسة السابقة بعضها تناولت دور التحليل المالي وأهميتة في الرقابة على المصارف وتطورها. وبعضها ركز على استخدام الأساليب التقليدية للتحليل المالي بينما البعض الآخر تناول الأساليب الحديثة للتحليل المالي ودوره في التمويل.

الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في انها تناولت استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية وأثرها على الرقابة والتمويل وتقييم الأداء بالإضافة إلى إمكانية تطبيقها على أرض الواقع.

3- دراسة نهى محمد عباس:([1])

خدمات المصارف السودانية خدمات بدائية وتقليدية حيث تتجه بخطى بطيئة جداً إذا ما قورنت بالتطورات الحديثة إلى خبرات هذا العالم حيث أصبح من الصعب جداً تغيير أي أسلوب من الأساليب الجديدة أحد وأفضل من الأخرى كما أن النظام المصرفي في السودان مقيد بقوانين يحد من مقدرته التمويلية كذلك لا تود أي جهات منافسة للبنك في تقويم الخدمات المصرفية مما جعلها تحتكر هذه الخدمات بالتالي لا تهتم بتطوريها لغياب عنصر المنافسة.

([1]) نهى محمد عباس ، الخدمات المصرفية ، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل ، 2010م.

4- دراسة ناهد عبد المطلب عثمان أحمد (2005م):([1])

تهدف الدارسة إلى إبراز دور الأساليب المالية الحديثة في توفير مؤشرات تساعد في التعرف على كيفية استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في رفع كفاءة التمويل.

وتتمثل المشكلة في عدم استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة أدى إلى عدم المقدرة على تطبيق أساليب التحليل المالي وما يترتب عليه من ضعف تؤثر في التمويل.

وقد قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1- استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة في المصارف.

2- توفير المعلومات التحليلية الدقيقة تساعد في رفع كفاءة المعلومات.

وتمثلت نتائج البحث في الآتي:

1- استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يساعد في زيادة نسبة كفاءة التمويل المصرفي.

2- ضرورة أن تلتزم المصارف بتوفير البيانات المالية الحديثة.

أما توصيات الدراسة تمثلت في:

1- ضرورة الاهتمام بعملية التحليل المالي في كافة المصار ف.

([1]) دراسة ناهد عبد المطلب عثمان ، أساليب التحليل المالي الحديثة ، الخرطوم ، رسالة ماجستير ، 2005م.

2-ضرورة التعرف على الأساليب الحديثة للتحليل المالي واستخدامها في تمويل جميع مصارفها.

5- دراسة محمد أبو القاسم عطا الله أحمد :([1])

- هدفت الدراسة إلى معرفة الأساليب الحديثة.
- تتمثل أهمية الدراسة في أن التمويل المصرفي يعتبر أهمية مصرفية حيث أن العوائد المتحصلة عنه تمثل المحور الرئيسي.
- وتمثلت مشكلة الدراسة في أن المصارف السودانية تواجه كثير من المخاطر المصرفية التي تؤثر في حالة عدم التعامل مع الأساليب التمويلية.
- انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي وأهم كتابتها الاهتمام بتطبيق وقياس التمويل المصرفي.
- أوصت الدراسة باستمرار البحث والربط بين إدارة المصراف والمصرف المركزي وتنظيم عمل المصارف.

تكمن أهمية الدراسة في أن التمويل المصرفي يعتبر ذات أهمية مصرفية حيث أن العوائد المتولدة عنه تمثل المحور الرئيسي مهما تنوعت مصادرها وتتمثل أهميته في معرفة مسببات مخاطر التمويل والكشف عنها.

([1]) دراسة محمد أبو القاسم عطا الله أحمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ودوره في التمويل ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير ، 2009 -2010.

6- دراسة عصام الدين يوسف محمد نور: ([1])

تتمثل مشكلة هذا البحث في أنه لا بد من تفعيل دور التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل المتعسر وتفادي اختناقات السيولة في المصارف التي تتسبب فيها غياب نموذج أو عدم إهتمام في تحديد التحليل المالي.

أما أهمية البحث : تتمثل في معرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي والكشف المبكر عن مخاطر المصارف وا ٍتخاذ القرارات اللازمة.

بينما هدف البحث للإستفادة من التحليل المالي لمعرفة جوانب التمويل للمصارف.

سعى هذا البحث لاختبار صحة الفروض الآتية:

1- القوائم المالية المنشورة للقطاع المصرفي لا توفر معلومات عن التحليل المالي.

2- التحليل المالي يمكن أن يوفر معلومات تفيد في عملية التمويل المصرفي.

أما النتائج:- البيانات التي تظهرها القوائم المالية غير كافية للتنبؤ بها في المستقبل يمكن قياسها باستخدام أساليب التحليل المالي.

ومن أهم التوصيات :

1- استخدام نماذج التحليل المالي لتمويل المصارف.

([1]) عصام الدين يوسف محمد نور ، دور التحليل المالي في المصارف ، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، 2006م.

2-الاعتماد على أشخاص مختصين في مجال التحليل المالي للحصول على مؤشرات مالية تفيد في منح التمويل.

7- دراسة أشرف خوفو عزيز: ([1])

تتمثل مشكلة البحث في تحديد أساسيات القياس المحاسبي الواجب اتباعها للتحليل المالي والأساليب الواجب اتباعها والمؤشرات المناسبة واستخدام التحليل المالي لأداء المصارف.

أن أهمية هذه الدراسة:- تتمثل في أنها توضح دور التحليل المالي في إعطاء مؤشرات عن أداء المصارف وتساهم في توفير المعلومات الملائمة لمنح التمويل.

أما هدف الدراسة:- هي إبراز أهمية التحليل المالي لتوضيح أوجه القوة والضعف في أداء عملية التمويل وتوضيح أهم المؤشرات لبيان كفاءة الأداء في التحليل المالي.

أما فروض البحث تتمثل في الآتي:

1-اتباعها القوائم المالية لأسس القياس المحاسبي تمثل الأساس في استخدام التحليل المالي.

2-كفاءة الأداء تتحقق من خلال الأساليب الحديثة.

([1]) أشرف خوفو عزيز ، استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي للقطاع المصرفي ، رسالة ماجستير ، محاسبة وتمويل ، جامعة النيل ، 2002م.

- من النتائج التي مفادها القوائم المالية وفقاً لأساس القياس المحاسبي تبين إمكانية منح التمويل والاسترشاد بها في منح التمويل ويعتبر التحليل المالي المصدر الرئيسي للمؤشرات التمويلية.
- من أهم التوصيات:

1-الدعوة إلى الاستناد للتحليل المالي وفقاً لأسس القياس المحاسبي.

2-ضرورة استخدام أشخاص مختصين بالتحليل المالي للاستفادة منها في الحصول على مؤشرات ذات صلة بالتمويل المصرفي.

8- دراسة الرشيد حسن محمد إدريس ، 2005:- ([1])

تتمثل مشكلة البحث في إنتشار ظاهرة الفشل المالي للشركات وكيفية الحد منها باستخدام التحليل المالي.

أهمية هذه الدراسة تتمثل في أنها توضح دور التحليل المالي في إعطاء مؤشرات عن التنبؤ بفشل الشركات ومستخدمي المعلومات.

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية التحليل المالي وا ٍظهار طرق التحليل المالي وأساليبه وأدواتهوا ٍظهار أغراض التحليل المالي واستنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة خطوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

([1]) دراسة الرشيد حسن محمد إدريس ، أساليب دور التحليل المالي في التنبؤ بتمويل المصارف ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م.

أما فرضيات البحث فهي:

1- هنالك علاقة مباشرة بين التحليل المالي والتخطيط الجيد.

2- النسب المالية ذات تأثير مباشر على الرقابة.

3- فشل الشركات ذو علاقة عكسية مع التحليل المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- وجود علاقة مباشرة بين التحليل المالي والتخطيط الجيد.

2- تأثير النسب المالية على الرقابة.

3- تقع مسؤولية توفير إنذار مبكر عن حوادث تعسر الشركات على المراجعين والمحللين الماليين والمحاسبين.

ومن أهم توصيات الدراسة:

1- ضرورة إلزام المراجعين والمحللين الماليين بتبصير الفئات ذات العلاقة بمخاطر الفشل المالي للشركات مع ضرورة الاستعانة بنماذج التنبؤ الرياضية أوالإحصائية المتعارف عليها في هذا المجال.

2- ضرورة الأخذ بأساليب التخطيط الجيد والاستعداد لمراجعة الأزمات المحتملة مع ضرورة تحديث نماذج التنبؤ من وقت لآخر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية.

9- دراسة محمد عبد الحميد محمود([1])

ركزت الدراسة على التعرف على التحليل المالي ومعرفة أهميتها ومدى تطبيق أساليبها في المصارف وجوانب القصور في التطبيق والعمل على معالجتها.

وتكمن مشكلة الدراسة في وجود صعوبات في تطبيق أساليب التحليل المالي في البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام أساليب التحليل المالي تستخدم بصورة واضحة ويستفاد منها بالرقابة على المصارف.

من أهم التوصيات : أن التحليل المالي بواسطة التمويل المصرفي أكثر كفاءة إذا مزج بأساليب أخرى ، وأن تكون هنالك مقترحات لتذليل الصعوبات التي تواجه المصارف عند تطبيق أساليب التحليل المالي منها تعيين كوادر مؤهلة من الموظفين والمحاسبين وخلق نظام كفؤ للمعلومات.

10/عبير عوض عبد الرازق: ([2])

تتمثل مشكلة البحث بمحاولة التحقيق بإمكانية استخدام التحليل المالي كوسيلة لتقديم الأداء و كفاءة الشركات المالية في المستقبل. و تهدف أهمية البحث في إن التحليل المالي أداة مميزة و فعالة تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار أو عدمه و كذلك بان التحليل المالي أداة إدارية تساعد في القيام بوظائف الإدارية المختلفة

([1]) محمد عبد الحميد ، تطبيق أساليب التحليل المالي في المصارف السودانية ، دراسة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2001م.

([2]) عبير عوض عبد الرازق ، إستخدام التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء الشركات المدرجة في أسواق المال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م.

والمساهمة في توفير المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال البحث، و كذلك تقويم أداء الشركات في مجالات الربحيةو السيولة والملائمة وأيضا مدى كفاءة إدارة العمليات في رسم السياسات التمويلية والاستثمارية. وفي إطار تحقيق التحليل والدراسة الموضوعية لمشكلة البحث استرشد الباحث بالفروض الآتية:

1-التحليل المالي للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يساعد في معرفة تطور الشركات المدرجة به.

2-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي و تقويم كفاءة أداء الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

3- يقوم سوق الخرطوم للأوراق المالية بوظائفه على الوجه الاكمل مما يساعد المستثمرين على تقويم كفاءة أداء الشركات المدرجة به. ولاختبار مدى صحة هذه الفروض أنتهج الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي. توصل الباحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

1-استخدام النسب المالية يعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها في تقويم الأداء المالي المصرفي و هذا ما اثبتته دراسة حالة مصرف المزارع و بنك فيصل الإسلامي السوداني موضوع البحث.

2-التحليل المالي أداة إدارية يمكن من خلالها القيام بوظائف الإدارة المختلفة من تخطيط و تقويم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

3-أدوات التحليل المالي باعتماد بيانات مالية مماثلة تساعد على التخطيط المالي المستقبلي بصورة مثلى للمنشأة.

أوصي الباحث بمجموعة من التوصيات منها :

1- أدوات التحليل المالي متعددة و غالباً ما تكون مكملة لبعضها البعض وليست بديلة عن بعضها البعض، وحتى يتمكن المحلل المالي من تشخيص الوضع المالي للشركة فانه يحتاج إلى استخدام مجموعة من الأدوات في دراسة تاريخ وحاضر الوحدة الاقتصادية.

2- توفير القوائم المالية لجميع الجهات المستفيدة منها في الوقت المناسب والاهتمام بعملية الإفصاح عن البيانات المالية لإتاحة اكبر قدر من المعلومات لأغراض التحليل المالي.

3- الاهتمام بتدريب الكوادر الوظيفية في مجالات التحليل المالي والتنبؤات المستقبلية مما يكسب البحث القوة في الحجة والاعتماد عليها في عملية إبداء الرأي والإفادة السليمة.

حيث قام الباحث من خلال الاستقراء والملاحظة الخاصة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي يرى أن تؤخذ بعين الاعتبار إلى التوصيات الآتية:

1/ تشجيع استثمارات غير السودانيين من خلال : - أهمية وجود الإعلام الاقتصادي بنشر و جذب الاستثمار. - أهمية الاهتمام بموقع السوق الالكتروني .

2/ ضرورة أهمية استخدام المؤشرات المالية مع : - إصدار مؤشر خاص بسوق الأوراق المالية يتسم بقدر من العملية و يعكس حجم النشاط في السوق. - إتاحة إصدار مؤشرات مالية خاصة بالشركات العاملة في السوق . -أهمية وجود شركات تصنيف بمواصفات علمية خاصة بالاستثمار المالي في السودان.

الفصل الأول

مفهوم وأهداف وأساليب التحليل المالي

- تتناول الباحثات في هذا الفصل مفهوم وأهداف وأهمية التحليل المالي ، مداخل وأساليب ومعايير التحليل المالي ، استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي.

وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية التحليل المالي.

المبحث الثاني: مداخل وأنواع وفئات التحليل المالي.

المبحث الثالث: أساليب ومحددات التحليل المالي الحديثة.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف وأساليب التحليل المالي

مقدمة:

من أبرز معالم الإدارة العلمية الحديثة هو التخطيط والرقابة وا ٍتخاذ القرارات على أسس علمية تضمن رفع كفاءة الأداء إلى أعلى مستوى ممكن في جميع المجالات الإدارية المختلفة .

ولما كان ذلك يتطلب بالضرورة أن تتوفر البيانات الكافية والمؤشرات اللازمة لإتخاذ القدرات والتبنؤ بالمستقبل وأصبح هناك اهتمام بالغ بتحليل الأداء وتقويمه وتشخيص نواحي القوة والضعف فيه.([1])

وحتى يكون التحليل المالي مفيد للغرض الذي ينفذ من أجله فإن على المحلل المالي أن يعطي لمدلولات تحليلاته ونتائجها تفسير أكبر بكثير من مجرد تحديد النسب والاتجاهات لأن هذا الأمر يعتبر أمراً روتينياً ، حيث تتوفر في الوقت الحالي برامج حاسوب يتم حساب كل النسب المالية بواسطتها بمجرد إعطاء الأوامر الخاصة بذلك الحاسب.

([1]) د. يوحنا عيد آل آدم ، صالح الرزق ، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة ، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2000م ، ص463.

فمثلاً من السهل أن تحدد نسبة الأرباح وهي حاصل قسمة الأرباح على المبيعات ولكن من الصعب الإجابة على أسئلة مثل: هل هذه الأرباح كافية ؟ وما هي الأرباح المتوقعة في المستقبل القريب والبعيد؟ وهل هذه الأرباح ملائمة لمستوى الأصول المتوفر ة في المنشأة؟ ([1])

مما سبق تلاحظ الباحثات مدى ارتباط التحليل المالي بوظائف الإدارة الرئيسية من تخطيط ورقابة وا ٍتخاذ قرارات مما يوضح أهمية التحليل المالي في خدمة الإدارة التي بدورها تستطيع التنبؤ بالمستقبل المالي للمنشأة بناء على النتائج المالية في الفترة السابقة ، ومن خلاله تعمل الإدارة على تلافي نقاط الضعف ودعم نقاط القوة . ويمكن القول بأنه من السهل تحديد الأساليب الحديثة ولكن من الصعب تفسيرها لأن ذلك يحتاج إلى فهم ، خبرة ، ومهارة حتى يمكن التوصل إلى نتائج وتفسيرات يمكن من خلالها التنبؤ بمستقبل الموقف المالي للمنشأة.

مفهوم التحليل المالي:

إن التخطيط المالي والرقابة المالية يمثلان وظيفتين أساسيتين من وظائف المدير لمالي ، وا ٍذا كان التخطيط المالي يعني أساساً بوضع الخطط المالية الكفيلة بتحقيق أهداف المنشأة ، وا ٍذا كانت الرقابة المالية تستهدف تقويم كفاءة العمليات المالية وا ٍتخاذ

([1]) د. محمد تيسير الرحبي ، تحليل القوائم المالية ، عمان : منشورات جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى ، 1998م ، ص ص 7-6.

الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب فإن كل من هاتين الوظيفتين إنما تعتمدان أساساً على المعلومات المتوفرة لدى المدير المالي خصوصاً تلك المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي للمنشأة.([1])

لذلك يمكن أن تستخلص الباحثات أن التحليل المالي يعتبر حلقة وصل بين وظائف الإدارة الثلاثة ، التخطيط والرقابة وا ٍتخاذ القرارات ، لأن التحليل المالي للموازنات التخطيطية يفيد في عملية الرقابة وتقويم الأداء لتحليل الإنحرافات ، كذلك يساعد التحليل المالي في معرفة الأساليب التي أدت إلى تلك الإنحرافات مما يساعد في إتخاذ القرارات المناسبة بناء على النتائج السابقة.

تعريف التحليل المالي:

لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الكتاب والباحثين للتحليل المالي الأمر الذي أدى إلى تعدد تعريفاته وتعرض الباحثات بعضاً منها.

حيث عرف بأنه :((التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها،و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام،وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في

([1]) د. رضوان وليد العمار ، أساسيات في الإدارة المالية ، مدخل إلى قرارات الاستثمار ، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر ، 1997م ، ص 41.

الاستطلاع على المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجبة الإتباع من أجل حلها))([1])

وأيضاً هنالك من عرفه بأنه ((الوسيلة الهادفة إلى تحديد مجموعة من العلاقات أو المقاييس على شكل نسب مالية أو اتجاهات تلخص أنشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلةي كما تظهرها القوائم المالية ومصادر المعلومات الأخرى مع شرحها وتفسيرها ووضعها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة))([2])

كما عرفه بأنه ((عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء (المنشأة بقصد إتخاذ القرارات)).([3])

أيضاً عرف ((بأنه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقويم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما يكون عليه في المستقبل))([4])

([1]) د. مصطفى كامل متولي ، بعض الأساليب الفنية في المحاسبة الإدارية ، القاهرة ، عين شمس ، 1990 ، ص222.
([2]) د. محمد تيسير الرحبي ، مرجع سابق ، ص7.
([3]) د. محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات ن عمان : دار وائل للنشر ، 2000م ، ص3.
([4]) د. وليد ناجي الحبائي ، أ. محمد عثمان البطمة ، التحليل المالي ، عمان: دار حنين ، 1996م ، ص90

من خلال استعراض التعريفات السابقة للتحليل المالي تصل الباحثات إلى أنه:-

(1) طريقة علمية منظمة لتحويل البيانات المالية إلى معلومات تفيد في إتخاذ القرار.

(2) يستخدم النسب المالية والمؤشرات الكمية والنوعية لتلخيص أنشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

(3) يساعد في عملية تقويم الأداء الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

وبناء على ما تقدم يمكن أن تصل الباحثات إلى تعريف التحليل المالي بأنه ((طريقة علمية منظمة لتحويل البيانات المالية إلى معلومات باستخدام النسب المالية والمؤشرات الكمية والنوعية التي تلخص أنشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تفيد في تفسير المؤشرات التي تستخدم في تقويم الأداء الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل بقصد إتخذا القرارات المناسبة)).

مراحل تطور التحليل المالي:

مر التحليل المالي بالعديد من مراحل التطور يمكن عرضها على النحو التالي:-([1])

أ- بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع زيادة انتشار شركات المساهمة التي فصل فيها بين الإدارة والملكية وأدى ذلك إلى التركيز على قائمة المركز المالي بإعتبارها القائمة الأكثر أهمية وذلك بتركيز التحليل على مصادر التمويل طويل الأجل.

([1]) د. خليل الشماع ، التحليل المالي ن مدخل صناعة القرارات مع التأكد على الشركات ، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1998م ، ص302.

ب- إتساع دور المصارف في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية أدى إلى اتساع التحليل المالي للتعرف على نقاط القوة والضعف في الموقف المالي للمشروعات وامتد التحليل ليشمل تحليل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

ج- الفترة من عام 1929-1933م والتي عرفت بفترة الكساد الكبير للإقتصاديات الرأسمالية توجه الإهتمام نحو عمليات المشروعات وموقف السيولة بها خاصة أن غالبية المشروعات والشركات أعلنت إفلاسها بسبب عدم قدرتها على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها مما أدى إلى تحول اهتمام التحليل المالي إلى قائمة الدخل بشكل يفوق الاهتمام بقائمة المركز المالي.

د- بعد الحرب العالمية الثانية أدى انتشار التضخم وا ِنخفاض القوة الشرائية للنقود إلى الاهتمام بقائمة المركز المالي مرة أخرى مع الاهتمام بتحليل قائمة الدخل بصورة متوازنة.

هـ- التطور الحاصل في قائمة التدفق النقدي ودورها في التحقق من الوضع المالي والسيولة للمشروعات أدى إلى إتساع نطاق التحليل المالي في جميع البيانات المحاسبية إلى جانب البيانات الخارجية ذات الصلة بالمشروع.

مما تقدم تلاحظ الباحثات التحول في الاهتمام من قائمة المركز المالي إلى قائمة الدخل وأخيراً قائمة التدخل النقدي بجانب القائمتين السابقتين ناتج عن الآتي:

(1) في فترات التضخم وا ٍنخفاض القوة الشرائية للنقود يتوجه الاهتمام نحو المركز المالي والهروب من السيولة والاحتفاظ بالأصول العينية لأن المنشأة يمكنها تحقيق أرباح من ذلك.

(2) وفي فترات ارتفاع القوة الشرائية للنقود يتوجه الإهتمام نحو السيولة بسبب عدم تحقيق المشروع للأرباح والوفاء بالإلتزامات مما يعني زيادة الإهتمام بقائمة الدخل والإحتفاظ بالسيولة وتحقيق أرباح ذلك.

(3) في حالة إستقرار الأسعار يتوجه الإهتمام بقائمة التدفق النقدي بالإضافة إلى قائمة الدخل والمركز المالي ، وفي هذه الفترة الأخيرة يلاحظ أن هناك استقرار في الأسعار مما زاد الاهتمام بقائمة التدفق النقدي بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي أدت إلى انهيار بعض المؤسسات مهما أدى إلى الاهتمام بالتحليل المالي كوظيفة جديدة من وظائف الإدارة المالية.

أهداف التحليل المالي:

الهدف من إستعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وا ٍنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المنشأة .وكما هو إن وضع السياسات ليست من مسؤوليه

المحلل المالي ولكنه يقدم الإقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول وا ٍجابات تنطلق بالأسئله التي يبرزها التحليل المالي .([1])

وقد استخدم التحليل المالي لتحقيق عدة أهداف منها: ([2])

(1) الوقوف على حقيقة المركز المالي للمشروع.

(2) تحديد المركز الإئتماني للمشروع.

(3) الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية وتختلف السياسات في المشروع.

(4) تخطيط السياسات المالية للمشروع.

(5) الحكم على مدى كفاءة المشروع.

وهنالك من يرى أن التحليل المالي يفيد ي عدة نواحي هي: ([3])

(1) يمكن من إعداد قوائم مالية مقارنة تبين التغيرات التي طرأت في العناصر المختلفة والنسب المئوية لتلك التغيرات .

(2) يفيد في عملية التنبؤ بالأحداث المستقبلية وذلك من خلال معرفة اتجاهات نسب التكاليف والمبيعات والأرباح.

([1]) د. محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية) الاستثمار والتمويل ، التحليل المالي) عمان: دار حامد للنشر والتوزيع ، 1999م ، ص102.

([2])د. محمد عزت عبد الحميد ، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري ، بيروت ، إتحاد المصارف العربية ، 1993م ، ص 17.

([3]) د. رمضان محمد غنيم ، دراسات في المحاسبة الإدارية ، الخرطوم ، وحدة المطابع والتصوير ، 86-1987 ، ص ص 14-15.

(3) يمكن التحليل المالي من إعداد نسب مالية مثالية تهدف المنشأة إلى تحقيقها على أن تستخدم هذه النسب المثالية في تقويم النتائج الفعلية وقياس كفاية الأداء الفعلي.

(4) يساعد التحليل المالي الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى في التعرف على النتائج الفعلية التي حدثت فعلاً ومن ثم يمكنهم إتخاذ القرارات حيث أن التحليل المالي يفيد صانعي القرار في تقويم الموقف الإقتصادي للمنشأة كما يفيد المستثمرين في تحديد قراراتهم الاستثمارية ويفيد الإدارة في تقويم كفاية التشغيل للمنشأة ككل ولكل قسم من أقسامها ، كما يفيد المقرضين في عمليات البنك في طلبات القروض المقدمة.

(5) يساعد التحليل المالي في تقويم الأداء من خلال مقارنة النسب المالية الخاصة بالمنشأة بالنسب المناظرة لها في المنشآت الأخرى التي تزو ال نفس الصناعة كما يمكن مقارنة النسب المالية الخاصة بالمنشأة على مدار عدة فترات زمنية.

(6) مما تقدم تلاحظ الباحثات أن كل الأهداف المذكورة أعلاه ركزت على تحليل الأداء الفعلي للبيانات المالية وأخفت جانباً مهماً من التحليل وهو تحليل الأداء المخطط للبيانات المالية التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها في المستقبل مما يساعد في التنبؤ بالمستقبل بالنسبة للمنشأة المعنية ، بالإضافة إلي النتائج التي أظهرتها

البيانات المالية قد تكون ناتجة عن أحداث عرضية وقد لا تتحقق في المستقبل وكذلك للظروف الإقتصادية قد تتغير من فترة لأخرى.

أهمية التحليل المالي:

يتزايد الاهتمام بعملية التحليل المالي نظراً لتعدد الجهات المستقبلية منه وتتضح أهميته من خلال النقاط التالية ([1]):-

1- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامها بشكل فعال.

2- تستخدم الجهات المسؤولة في المصارف التجارية منها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.

3- يساعد التحليل المالي في تقويم الأداء المنصرم من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى.

4- يساعد التحليل المالي في تقويم الشركات والمنشآت المختلفة تقويماً شاملاً يمكن من خلاله الحكم عليها وبالتالي ما إذا كانت ستستمر في حياتها الإقتصادية أم أنها متعثرة.

([1]) د. وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق ، ص ص 21-22

5-يساعد في توقع مستقبل الوحدات الإقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج أعمالها المتعلقة بها من ربح أو خسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتلافي استثمار إفلاسها وا ٍنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

6-مما تقدم يتضح مدى أهمية التحليل المالي لكل الأطراف التي لها علاقة مع المنشأة سواء كانوا عاملين أو مقرضين أو ملاك أو جهات حكومية (متمثلة في ديوان الضرائب) أو المستثمرين الحالين والمتوقعين كما يتضح أيضاً أهمية التحليل المالي للإدارة أكثر من غيرها من لفئات الأخرى نظراً لأن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات والتقارير المالية التي توفرها للإطراف الداخلية والخارجية المستخدمة للبيانات المالية.

مقومات التحليل المالي:

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المقومات منها ([1])

1-توفير المصطلحات المستخدمة في إعداد القوائم المالية وتحديد مفهوم كل من هذه المصطلحات تحديداً واضحاً .

2-توحيد الأسس المحاسبية المتبعة في تحديد نتيجة الأعمال.

([1]) د. رمضان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص 15.

3-توحيد أسس تقويم الأصول بأنواعها المختلفة.

4-توجيه الاهتمام إلى تحديد المعلومات النموذجية لكل صناعة على حدة أو لكل مجال.

5-إعداد جداول إضافية تشمل البيانات التفصيلية المتعلقة بالإجماليات التي تعرضها القوائم المالية ، وتعتبر هذه الجداول جزءاً مكملاً للقوائم المالية.

تجدر الإشارة إلى أن هنالك عدم توحيد للمصطلحات والأسس المحاسبية المتبعة لتحديد نتيجة الأعمال وتقويم الأصول لأن هنالك عدم اتفاق بين الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة حولها ، حيث هناك خلط ما بين ما هو فرض ومعيار ومبدأ وسياسة أو قاعدة . إضافة إلى تعدد بدائل القياس والتقويم المحاسبي مما يؤدي إلى عدم إظهار حقيقة المركز المالي وقائمة الدخل التي تعبر بصدق عن الموقف المالي للمنشأة المعنية ونشاطها وبالتالي فإن نجاح التحليل المالي يعتمد بصفة أساسية على المقومات السابقة.

خطوات التحليل المالي:

يتم التحليل المالي للمنشأة بموجب الخطوات التاليةو هي: ([1])

(1) تحديد الهدف من التحليل .

(2) تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليلها .

(3) إختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه .

([1]) د. محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 105.

(4) إختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل .

(5) معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم إختياره .

(6) إختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه .

(7) تحديد مدى إتجاه إنحراف المنشأة عن المعيار المستعمل .

(8) تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية .

(9) الإستنتاج المناسب من عمليات التحليل .

(10) وضع التوصيات إقتراح الحلول الملائمة.

الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي وتحاول كل منها الحصول على المعلومات التي تحتاج إليها ، ويمكن تصنيف هذه الجهات على النحو التالي:([1])

(1) المساهمون : يهتم المساهمون بصفة أساسية بالعائد على الأموال الحالي والمستقبلي وسلامة الاستثمارات في المشروع.

(2) الدائنون: فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على إمكانية المشروع بالوفاء بالقروض عندما يحين أجل استحقاقها.

([1]) د. رضوان وليد العمار ، مرجع سابق ن ص ص 43-44

(3) الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية.

(4) العملاء: يهتم العملاء بفحص البيانات المالية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه مع التأكد من سلامة المراكز المالية واستقرارها ومقارنتها مع غيرها من المنشآت.

(5)العاملون في المؤسسة: فهم يهتمون بتحليل السيولة والربحية معاً .

(6)إدارة المنشأة : تهتم إدارة المنشأة بكل جوانب المركز المالي خاصة لأنها تعتمد لتحقيق مصلحة الملاك والتي تتمثل في تعظيم أو مضاعفة حقوق الملكية ، وأيضاً الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحقاتهم عند استحقاقها.

مما تقدم تصل الباحثات إلى تعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي وتباين أهدافهم واهتماماتهم كما يلي:

(1) المساهمون يهتمون بتحقيق الأرباح أكثر من الاهتمام بتوفير السيولة لأن تحقيق المنشأة للأرباح يؤدي إل تدعيم موقفهم المالي وبالتالي الوفاء بمتطلباتهم في الأجل الطويل.

(2) الدائنون والذين يتم تقسيمهم إلى أصحاب ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، فأصحاب الديون أو القروض قصيرة الأجل يتركز اهتمامهم بالسيولة أكثر من الربحية وذلك للوفاء بمتطلباتهم عند استحقاقها ، أما أصحاب القورض طويلة الأجل

يتركز اهتمامهم بالسيولة والربحية معاً لأن تحقيق السيولةو الاحتفاظ بها تؤدي إلى توقف الاستثمار وبالتالي تقليل الأرباح.

(3) الموردون والعملاء فهم يهتمون بسلامة المراكز المالية واستقرار الأوضاع المالية مما يعني اهتمامهم بالسيولة والربحية معاً .

(4) العاملون في المؤسسة فهم يهتمون بتوفير السيولة للحصول على رواتبهم في مواعيدها ، كذلك يهتمون بتحقيق الأرباح وذلك لزيادة مرتباتهم وحوافزهم وضمان استقرارهم وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم.

(5) إدارة المشروع تعمل لتحقيق الملائمة ما بين السيولة والربحية والاهتمام بكل جوانب المركز المالي وذلك في سعيها لتحسين الوضع المالي وزيادة حقوق الملكية.

وهناك من قسم الجهات المستفيدة من التحليل المالي إلى ([1])

(1) المستفيدون من داخل المنشأة : يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المشروع وتستخدم هذه الفئات نتائج التحليل المالي في الآتي:

أ. الرقابة والتخطيطتقويم وا ٍتخاذ القرارات الرشيدة.

ب.الحصول على مؤشرات مالية كمية تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على إعتبار أن المنشأة وحدة متكاملة.

([1]) د. وليد ناجي الحيالي ، أ. محمد عثمان البطمة ، مرجع سابق ، ص ص 22-23.

(2)المستفيدون من خارج المنشأة: وهم كافة الأطراف خارج المشروع التي تتعامل مع نتائج المشروع ونظراً لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانس فقد وجد من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي:

أ. المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمنشأة ، ويقع ضمن هذه المجموعة المساهمون المستثمرن والمقرضون ومدققي الحسابات والعاملون بالمؤسسة.

ب.المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمنشأة بصورة غير مباشرة وتقع ضمن هذه المجموعة من المستفيدين من تربطهم مصالح وا ٍهتمامات رابطة يصعب تحديدها بدقة أو شكل محدد وتتضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية وأجهزة الضرائب ومراكز البحث العلمي والباحثون المتخصصون وأسواق الأوراق المالية ومجالس الغرف الصناعية والتجارية.

مما تقدم تلاحظ الباحثات تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي مما ترتب عليه محاولة كل فئة من هذه الفئات التأثير على عملية وضع الطرق والسياسات المحاسبية التي تتماشى مع مصالحها الذاتية.

الجهات التي تقوم بالتحليل المالي:

تتعدد الجهات التي تقوم بعملية التحليل المالي إلا أنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين على النحو التالي :([1])

الأولى تضم موظفي المنشأة والثانية تضم جميع الأطراف التي لا ترتبط بعلاقة وظيفية مع المنشأة.

أ. الإدارة تهتم بموضوع التحليل لأنها المسئولة عن سير أداء المنشأة ، وقد يقم بالتحليل موظف بالإضافة إلى واجباته الأخرى ، ولكن عندما يكبر حجم المنشأة قد تجد الإدارة أنه من الضروري تعيين شخص متخصص لهذا الغرض يوكل إليه تقويم الأداء المالي لكل وحدات المنشأة .

ب.قد يقوم بالتحليل جهة من خارج المنشأة مثل مدققي الحسابات وشركات الوساطة المالية ودائرة ضريبة الدخل بقصد التأكد من معقولية الضريبة.

مما تقدم ترى الباحثات أن التحليل المالي الذي يقوم به موظف المنشأة يكون ذو فائدة كبيرة إذا كانت الجهة الطالبة للتحليل المالي هي الإدارة لأن موظفي المنشأة لهم معرفة بالطرق والسياسات المالية التي تنتهجها الإدارة وبالتالي تستطيع مدها بالمعلومات التي تفيدها في إتخاذ القرارات المناسبة.

([1]) د. محمد تيسير الرحبي ، مرجع سابق ، 8

أما إذا كانت الجهات الطالبة للتحليل جهات خارجية مثل المستثمرين والمقرضين وغيرهم فمن الأفضل أن يقوم بالتحليل المالي مدققي الحسابات أو شركات الوساطة المالية وغيرها من الأطراف الخارجية التي لا ترتبط بعقد عمل مع المنشأة المعنية لأن هذه الأطراف الخارجية تكون محايدة وموضوعية أكثر من موظي المنشأة.

المبحث الثاني

مداخل وأنواع وفئات التحليل المالي

أنواع التحليل المالي:-

يمكن التمييز بين نوعين للتحليل المالي هما ([1]):

أ/ التحليل المالي الرأسي:

وهو الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس السنة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعها نفس السنة.

ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لإنتقاء البعد الزمني عنه ، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.

ب/ التحليل المالي الأفقي:

ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين ويعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات ويساعد هذا على ما يلي:

1- تقييم أداء الإدارة من خلال إتجاه النسب.

2- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً .

3- معرفة إتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المراكز المالية خلال فترة معينة.

([1]) وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة ، مرجع سابق ، ص 45.

- **قسم التحليل المالي أيضاً إلى:([1])**

(أ) **تحليل مالي شامل**: يقصد عملية دراسة وتقييم المشروع ومركزه المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

(ب) **تحليل مالي جزئي**: يقصد به دراسة وتقييم جزء معين من نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل.

يمكن النظر للتحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة يكمل بعضها الآخر وهذه الأبواب ناتجة عن التبويب يتم استناداً إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس:-

1/ الجهة القائمة بالتحليل:

استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل يمكن تبويب التحليل المالي إلى:-

أ- التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أي وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة ، قبل الإدارة المالية ، قسم المحاسبة ، وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

و يحظى المحلل بإمكانيات أكبر لمعرفة السياسات الإدارية و الطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة إضافة إلى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر و تفاصيل أدق و ولديه الفرصة للإطلاع على مصدر البيانات بشكل مباشر أو

([1]) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض: جامعة الملك سعود ، 1995م) ، ص 94.

غير مباشر ، والأهم م ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين بالمنشأة.

ب - التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية لتحقيق أهدافها ،القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك ، والبنوك المركزية والغرف التجارية ، ومدقق الحسابات الخارجي ، وبالنسبة للبيانات المستخدمة فغالباً ما تعدها المنشأت لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية.

ج- طبيعة البيانات والمعلومات :

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طبيعة المعلومات في التحليل المالي من زوايا مختلفة ومن أهمها: ([1])

(أ) مصادر الحصول على البيانات و المعلومات: حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المنشأة لأغراض مختلفة ، قد يكون التحليل المالي أحدها وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

([1]) محمد توفيق بليغ ، المحاسبة المالية (القاهرة : دار المعارف للنشر ، 1970م) ، ص 17

(ب) مدى تدقيق البيانات من عدمه: يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو الخارجي إلى ما يلي:

i- بيانات تم تدقيقها :- هي بيانات تم تفحصها وتدقيقها إما بواسطة مراجع داخلي أو خارجي وبالتالي تعتبر أكثر دقة من البيانات غير المدقق ويعتمد عليها.

ii- بيانات لم يتم تدقيقها: هي بيانات لم يتم فحصها سواء كان من مدقق خارجي أو داخل وهي بيانات لا يعتمد عليها في نتائج التحليل.

3/البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً يمثل الماضي والحاضر وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى: ([1])

أ) **تحليل رأسي**: بمعنى أنه يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها ، كما يتم بشكل رأس لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل ، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر ، أو إلى مجموعا مجموعة جزئية منها.

- ترى الباحثات أن التحليل المالي ينقسم إلى اثنين ، تحليل مالي رأسي وتحليل مالي أفقي ولكل منهما ما يميزه عن الآخر.

([1]) وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة ، مرجع سابق ، 33

ب)**تحليل أفقي:** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية ، وفي زمن متغير ، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية . وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون ، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية ، لانه يوضح التغيرات حدثت خلال فترة زمنية محددة ، كما يلاحظ أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية ، قد تكون سنتين أو أكثر ، ويمكن توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية ، ويتخذ من السنة الأولى سنة الأساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات أو الاتجاهات لكل عنصر ويستنفاد من هذا التحليل فيما يلي:

1- التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تضع للدراسة عبر الزمن.

2- إتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغير الي يتم التعرف عليها بعد تقييم إنجازات المنشأة ونشاطاتها.

3- الفترة التي يغطيها التحليل :

يمكن تبويب التحليل استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى:

أ/ التحيل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل أفقياً أو رأسياً ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل يستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وا ٍنجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل. (التحليل المالي قصير الأجل تهتم به البنوك والموردين والمديرون الماليون كلاً في إطار عمله) .

ب/ التحليل المالي طويل الأجل:أسوة بالتحليل قصير الأجل قد يكون رأسياً أو أفقياً ولكنه يختلف عنه في الفترة التي يغطيها التي تتصف أطولها الطويل .. ويركز على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة ، والربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطيته التزامات المنشأة طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على دفع فوائده وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وتأثيرها على أسعار المنشأة في الأسواق المالية.

- ترى الباحثات أن التحليل أنواعاً متعددة ولكن كلها مكملة لبعض البعض ولا يمكن أن نفصل نوعاً عن الآخر.

الفئات التي تهتم بالتحليل المالي:

عادة تختلف طريقة عرض البيانات والمعلومات وفقاً للجهة المقدمة لها ، كما يمكن الحصول على نتائج مختلفة لنفس البيانات التي تخضع لعملية التحليل وبهذا تتعدد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.([1])

([1]) هشام أحمد حسبو ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1996م) ، ص18.

هناك قطاعات عريضة تستفيد من التحليل المالي وتتمثل في المساهمين والزبائن والموردين وموظفي المنشأة والوكالات الحكومية.([1])

هدف التحليل المالي يعني توفير معلومات إضافية غير متوفر بشكل مباشر في القوائم المالية المنشورة ، سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بالماضي أو الحاضر أو المستقبل ، وبالتالي فكل المستفيدين من القوائم المالية يمكن أن يقوموا بعملية التحليل المالي ، ومن أهم هذه الفئات ما يلي: ([2])

- **الدائنون:**

وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين: الدائنون قصيرو الأجل ، والدائنون طويلو الأجل.

وبطبيعة الحال ، فإن المعلومات التي يحتاجها كل منهما ، لابد أن يكون بها اختلاف.

حيث يكون اهتمام الدائنين قصيرو الأجل في معرفة مدى قدرة الشركة محل التحليل على الوفاء بالتزاماتها القائمة عليها خلال الفترات القريبة.

أما الدائنون طويلو الأجل ، فإن اهتماماتهم تتركز حول قدرة الشركة على السداد والالتزامات القائمة عليها وأن الفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات وقت استحقاقها.

فإن المحلل لابد أن يقوم بدراسة رأس المال ونسبة السيولة ومعرفة اتجاهاتها خلال فترات زمنية حيث يستطيع استشراق المستقبل فيما يتعلق بالقدرة على السداد .

([1]) Fran Wood ALansana , Business Accounting (London: Financial Time Professional Limited 1999) , P408

([2]) محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي ، شركات وأسواق مالية ، ط2 (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2009م) ص 29 ، ص 34.

- **المستثمرين :**

ويمكن أن يتم تقسيم المستثمرين في الشركات إلى: ([1])

مستثمرين قصيري الأجل ، وهم من يقتنون الأسهم في الشركات لغرض الإتجار بها وعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك.

- **الجهات الأخرى:**

إن التحليل المالي يمكن أن يستخدم لتلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى التي لها علاقة أو مصلحة في الشركة محل التحليل ، سواء كانت أجهزة الدولة التي تعمل بها الشركة أو جهات أخرى خاصة ، ومن هذه الجهات: ([2])

- **إتحاد العمال :**

حيث يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل إتحاد العمال لتقيم الوضع المالي والربح للشركات الواقعة في نطاقها ، لمعرفة مدى قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع ومن ثم توظيف العاملين الحاليين وا يجاد مواقع شغل جديدة.

- **أجهزة التخطيط والرقابة:**

تعتمد أجهزة الرقابة بالدولة ذات النظام الاقتصادي الموجه على المعلومات المحاسبية أكثر منها بالدول ذات النظام الاقتصادي الحر .

([1]) محمد المبارك أبو زيد ، مرجع سابق ، ص35

([2]) محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سابق ن ص35

فإن أجهزة التخطيط والرقابة بالدول ذات الإقتصاد المركزي ، تستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها.

- **الغرف التجارية:**

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية وربحيتها وبعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسيطة ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل وغالباً ما تقوم بنشر هذه الدراسات.

- **مصلحة الضرائب:**

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مصلحة الضرائب لمراجعة عائد الضرائب ، والتحقيق من صحة وموضوعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع ، ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.

والنوع الآخر المستثمرين طويلو الأجل، وهم من يقتنون الأسهم في الشركات بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة ، كل هؤلاء المستثمرين غالباً يستمدون المعلومات حول الشركة التي يرغبون في الاستثمار بها من القوائم المالية لتلك الشركة ، ودائماً نجد أن احتياجات كل منهم ليست واحدة.

- **أصحاب المشروع:**

إن الملاك أياً كان نوعهم ، والمساهمين في الشركات المساهمة ، أو الشركاء في شركات الأشخاص ، أو أصحاب المنشآت الفردية ، لهم اهتماماتهم عند إطلاعهم على القوائم المالية. فالملاك يحتاجون إلى التحليل في الحصول على المعلومات التي تساعدهم في الحصول على كل المؤشرات ، لذلك يمكن القول بأن اهتمامات أصحاب المشروع هي من أوسع الاهتمامات ، لأن مصالح الملاك تتأثر بكل أوجه ومجالات التشغيل والربحية والظروف المالية وهيكل رأس المال للشركة.

- **الإدارة:**

إن مصلحة أو اهتمامات الإدارة بالوضع المالي للشركة والربحية والنمو من أول أهدافها ، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق والأدوات والتقنيات التي تساعدها في إدارة الشركة ، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة. ونظراً للخصوصية التي تتمتع بها الإدارة عن الأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم القوائم المالية من حيث الحرية غير المقيدة في الإطلاع على البيانات والمعلومات الضرورية وفي أي وقت ، فهي تستخدم التحليل المالي على أساس مستمر . فالهدف الأول للإدارة من وراء استخدام أدوات التحليل المالي هو ممارسة الرقابة ، والنظر إلى الشركة من نفس الزاوية التي ينظر بها الأطراف الخارجية المهمة مثل المقرضين والمستخدمين.

كما تتركز اهتمامات الإدارة في دراسة وتحليل ربحية المؤسسة وعوائد استثماراتها والاتجاهات التي تتخذها هذه المؤشرات خلال فترات مالية سابقة ، لتحقيق إدارة الشركة من فاعلية نظم رقابتها المستخدمة، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة ، مع مقارنة المؤسسة بإدارة المؤسسات الأخرى المماثلة.

- **الإحصاء والمعلومات:**

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مراكز الإحصاء والمعلومات التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها وبنشرها بشكل دوري.

إن الأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي أدت إلى تعدد الجهات المستفيدة منه. على كل لا توفر القوائم المالية كافة المعلومات التي يمكن أن يختارها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

المبحث الثالث

أساليب ومحددات التحليل المالي الحديثة

سوف تعمل الباحثات على دراسة هزا المبحث من خلال الموضوعات الآتية:

أولاً : أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشروة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية ع أنشطة الشركة مصدر البيانات.

ويقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة ، لذا تتعدد أساليبه حسب إتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:([1])

1-فحسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل Vertical متى تمت المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية كالمقارنة مثلاً بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بميعبات نفس الفترة ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح Communize Statement.

وكذلك يركز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية ، باستخدام النسب التس تشكل كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى([2])

([1]) وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة ، مرجع سابق ، ص36.

([2]) عدنان هاشم السامرائي " الإدارة المالية مدخل كمي " (عمان: دار زهران للنشر ، 1998م) ص 17.

2-كما يمكن للتحليل المالي أن يكون أفقياً Horizontal متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر كمقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق.

ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح تحليل الاتجاهات Trend Analysis.

ولعل القوائم المالية Compatible Financial Statement هي من أبسط أشكال التحليل المقارن.

إذ يتم من خلال الأرقام المقارنة بند معين من بنود قائمة الدخل أو بنود الميزانية العمومية وعلى مدار فترتين ماليتين متتاليتين إبراز التغير الحاد في البند على مدارهما وا ٍظهار هذا التغير إما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية.

وبخصوص التحليل الأفقي تجدر الإشارة بأن موضوعية وواقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني Time Horizon للفترات المالية المقارنة.

فعندما تغطي فترة المقارنة خمس سنوات مثلاً تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها لو اقتصرت فترة المقارنة على سنتين فقط. ذلك على أساس أن الاتجاه Trendالمحدد إحصائياً ُ بموجب خمس نقاط على خريطة الإنتشار الممثلة للظاهرة ، ويكون تمثيلاً لواقع الظاهرة الفعلي من الاتجاه المحدد بموجب نقطتين فقط على تلك الخريطة.([1])

3-ويمكن التحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية Ratios وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند آخر في نفس القائمة أو في

([1]) عدنان هاشم السامرائي ، مرجع سابق ، ص19.

قائمة أخرى محددة للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها. كأن تتم المقارنة مثلاً بين قيمة صافي الربح في قائمة الدخل وقيمة المبيعات في القائمة نفسها يتم إشتقاق مما يعرف بنسبة حافة أو هامش الربح Profit Margin أو مقارنة قيمة الربح المشار إليه في قائمة الدخل ، بالقيمة الإجمالية للأصول في الميزانية المعدة في العام نفسه للوصول إلى اشتقاق ما يعرف بالعائل على الأصول.

4-ومن أحدث أساليب التحليل المالي ، وما يقوم على المفاهيم المختلفة من النظرية الحديثة للمعاملات.

ويطلق على هذا الأسلوب مصطلح تحليل المكونات Analysis Decomposition.

وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صورة كسر Fraction ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغريثمية Logarithmic Function ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية.

ثانياً : محددات التحليل المالي:

التحليل المالي أداة هامة لاقتراب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات المحللة ، إلا أن المدى يعمل إليه في هذا الاقتراب محكوم بمجموعة من العوامل أو المحددات نستعرض منها:([1])

([1]) مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، (الأردن: مكتبة المجتمع العربي للتوزيع والنشر ، 2008م) ، ص60.

1-التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداده ، ولكن كثيراً ما يعمل المحللون في ظل شح من المعلومات أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة ، الأمر الذي يؤثر في دقة نتائجهم .

2-التحليل المالي ليس علماً يمكن الوصول بواسطته إلى استنتاجات مطلقة وبالإضافة إلى ذلك فهو يتعامل مع كثير من حالات عدم التأكد لذلك نراه يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة.

3-تركيز اهتمام المحلل في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى فالمقرض قرضاً قصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى في حين يركز المستثمر على الربحية ومثل ذلك التوجه بترك جوانب أخرى من المؤسسة غير مشمولة بالتحليل.

4-تتفاوت درجات اهتمام المحلل بالمؤسسة وتفاوت عمق التحليل المطلوب.

5-كمية ونوعية المعلومات المتاحة وذلك لأن للكمية النوعية أثر مباشر في نتيجة التحليل فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع المالي الحقيق.

6-دخول بعض الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة باستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.

7- لا تُظهر القوائم المالية شيئاً عن الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

8- اختصار البيانات المالية للقوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الإستنتاج الدقيق.

الفصل الثاني

تتناول الباحثات في هذا الفصل مهفوم التمويل المصرفي وأهميته وأهدافه ، أنواع ومصادر التمويل ووظيفته ، معايير الاهتمام والمخاطر المصرفية وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التمويل المصرفي وأهميته وأهدافه وطرقه وقواعده.

المبحث الثاني: أنواع مصادر التمويل ونطاق وظيفته.

المبحث الثالث: معايير الإئتمان والمخاطرة المصرفية.

المبحث الأول

مفهوم التمويل المصرفي وأهميته وأهدافه وطرق قواعده

مفهوم التمويل:

إن التمويل يعد أحد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز عل وصف تحليل أساليب التمويل المتعددة.

ويعرف التمويل بأنه (فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها)([1])

مفهوم التمويل المصرفي:

يعرف التمويل والائتمان المصرفي بأنه (القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي بأشكالها المختلفة وأنواعها المتعددة الخاصة منها والحكومية)([2])

وتركزت أهم وظائف هذه المصارف في:

(1) قبول الودائع بأنواعها المختلفة ودائع تحت الطلب ، ودائع توفير ، ودائع الأجل.

(2) فتح الحسابات الجارية التي تستخدم فيها الشبكات والحو الات المسحوبة.

(3) خصم الأوراق المالية مثل (الكمبيالات) السندات وأذونات الخزينة.

(4) منح القروض والتسهيلات الإئتمانية وخلق الإئتمان.

([1]) د. الصديق طلحة محمد رحمة ، التحليل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل ، ط1 ، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة) ، 2006م ، ص23

([2]) د. محمد حسن رضوان ، أساسيات العمل المصرفي ، دار وائل للنشر ، عمان : ط1 ، 2001م ، ص5.

(5) القيام بخدمات أخرى.

فإن الإئتمان المصرفي يمثل في ترتيب علاقة بين طرفين يمثل المصرف الطرف الاول فيها والعميل الطرف الثاني ويسعى المصرف مانح الإئتمان من هذا النشاط أن يحصل على قيمة الإئتمان.

وتعرف الباحثات التمويل المصرفي بأنه (هو الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها).

أهمية التمويل:

لكل بلد في العالم سياسة إقتصادية وتنمية و يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفرادها وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل الدم الجاري للمشروع.

ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق ([1]):

أ. توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها :

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة.

([1]) د. أحمد فريد مصطفى ، د. محمد عبد المنعم ، الإقتصاد النقدي والمصرفي ، ط1 ، مؤسسة الناشر الإسكندرية ، 2000م ، ص253

- تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد .
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

ب. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل).

وترى الباحثات : أن الوثائق المتداولة في شكل أسهم وسندات وأذونات خزينة وصكوك التحاويل ووثائق الاستثمار حوت أنواعاً متعددة من المتعاملين بها منهم السماسرة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الإستثمار والمصارف المراسلة وشركات التأمين وغيرها.

نجد أن المصارف تقوم بعمليات التمويل في المشاريع عمليات التمويل لدى المصارف متنوعة ومتعددة حسب نوع المصرف والحاجات والنشاط الإقتصادي فمنها عمليات قصيرة الأجل ومنها متوسطة الأجل تهدف إلى تمويل المشروعات سواء كانت تنموية زراعية أو صناعية أو مشاريع تنموية.

وتتعدد أهداف التمويل في المصارف ويمكن تلخيصها في:([1])

1- المشاركة في إنشاء مؤسسات جديدة وتحديث وتوسيع مؤسسات قائمة وهذا منوط بصورة رئيسية بمصارف الأعمال الاستثمارية ومصارف التنمية المتخصصة حيث تساهم هذه المصارف مباشرة في رأس المال بالنسبة للمشروع إذا كان بإمكانه تحقيق أرباح في المستقبل.

([1]) د. عدنان الحريض ، الوسيط في إدارة المصارف ، ط1 ، لبنان ، بيروت ، 1988م ، ص107.

2- المشاركة في خطط التنمية:

إن مهمة هذه المصارف المتخصصة العمل على إنهاء قطاعات الإنتاج في مختلف المناطق حيث يتم ذلك عن طريق تقديم عقود لصالح الدولة لمساهمتها في تمويل خطط التنمية لآجال متوسطة أو طويلة أحياناً .

3-تقديم الخدمات التسويقية:

وذلك عن طريق القيام بالدراسات الإقتصادية ومعرفة فرص الإستثمار الممكنة.

وترى الباحثات أن البنوك هدفها الأساسي أو وظيفتها الأساسية هي توظيف الأموال التي بحوذتها في المشروعات الإستثمارية سوى تعليق الأمر بمجرد قيامها بمنح هذه المشروعات القروضو التسهيلات الإئتمانية المطلوبة.

طرق التمويل وقواعده:

هناك طريقتين للتمويل هما طريقة مباشرة وطريقة غيرمباشر ة([1])

التمويل المباشر:-

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي . وهذا النوع من التمويل يأخذ صور متعددة كما يختلف بإختلاف المقترضين (مؤسسات) (أفراد) ،(هيئات –حكومة).

أ/ المؤسسات:

([1]) د. بدوي بابكر عثمان (المستشار الإقتصادي بوزارة التعاون الدولي) تنمية المشاريع الصغيرة في السودان ، جدة ، 2003م ، ص230-232

تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات إئتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للإكتتاب العام والخاص.
- إصدار سندات.
- الإئتمان التجاري.
- التمويل الذاتي.

ب/ الحكومة: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة واسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

وترى الباحثات إن الإئتمان المصرفي يمنح عادة للشركات من أجل تمويل عمليات رأس المال العامل أو للأفراد من أجل تمويل عمليات استهلاكية كشراء أثاث أو سيارة حيث يقوم الإئتمان المصرفي لفترات قصيرة الأجل.

التمويل غير المباشر ([1]):

يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين .

([1]) مرجع سابق ، ص232

حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذه الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار و متطلبات مصادر التمويل.

و هناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الإستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي .

التمويل المحلي و التمويل الدولي:

ينقسم هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق و المؤسسات المالية الداخلية و تمويل مصدر السوق المالية و الهيئات المالية الدولية .

التمويل المحلي: -

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشرةو غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها ، أوراق مالية و تجارية) و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

التمويل الدولي: -

هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات ، و الهيئات المالية الدولية أو الأقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاءو التعمير و بعض المؤسسات الأقليمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو إستثمارات.

الفرق بين الأعمال المصرفية الإستثمارية والأعمال المصرفية الإقراضية:

تتميز الأعمال المصرفية الإستثمارية عن الأعمال المصرفية الإقراضية بعدة إعتبارات أهمها([1]):

(1) في حالة الإقراض نجد أن المقترض هو الذي ينشئ القرض ، أما في حالة الإستثمارات فإن المصرف هو الذي ينشيء العملية بالدخول في أسواق المال للشراء والبيع.

(2) في حالة القروض يكون المصرف هو الدائن الأساسي أما في حالة الاستثمارات فإنه أحد الدائنين.

(3) في الإقتراض المصرفي تبرز العلاقة الشخصية بين المقترض والمصرف، فالقرض ينشأ نتيجة التشاور بين المقترض ومعرفته ، أما في حالة الاستثمار

([1]) د. سامي خليل ، النقود والبنوك ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ط1 ، 1978م ، ص14.

المصرفي فإنه لا توجد مثل هذه العلاقات الشخصية فالاستثمارات تتم في السوق.

(4) إن القروض تتم بواسطة عقود أو أوامر دمج أما الإستثمارات فتتم بواسطة أدوات إئتمانية.

(5) يقوم القرض غالباً على استعماله للأموال لمدة قصيرة نسبياً خلافاً للاستثمارات التي تقوم على استعمال الأموال لآجال طويلة.

(6) القرض عادة أقل حجماً من الاستثمارات التي تتناول في الغالب مبالغ ضخمة تبلغ أضعاف القرض.

وترى الباحثات ، أن الفرق بين الأعمال المصرفية الاستثمارية والإقراضية كل صب في مجاله المخصص له لخدمة جهة معينة كما توجد علاقة شخصية بين المقترض والمصرف.

المبحث الثاني

أنواع ومصادر التمويل ونطاق وظيفته

ويتوقف الاختيار بين مصادر التمويل أيضاً على خصائص كل مصدر من حيث موعد الاستحقاقات ورد الدين ومن حيث الحق في الحصول على الدخل والأولوية فيه ومن حيث الحق في الإدارة والسيطرة في المنشأة.

أنواع مصادر التمويل:

تتحصل المنشآت على نوعين من الأموال: ([1])

أ. أموال الملكية: وتضم الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة.

ب. المصادر الخارجية: وتضم القروض والسندات والإيجار.

أولاً: المصادر الداخلية (أموال الملكية):-

إن أهم مصادر الحصول على التمويل الداخلي طويل الأجل في الشركات هي الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحجوزة.

أ/ الأسهم العادية:-

الأسهم العادية عبارة عن أوراق مالية تعدها الشركات للحصول على الأموال الدائمة (رأس المال) يحمل كل منها قيمة اسمية تشمل جزءاً من رأسمال الشركات- أي أن

([1]) د. محمد حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001م ، ص5.

رأسمال الشركة يقسم إلى عدد من الأسهم تمنح حاملها حق ملكية الشركة وتحمله المخاطر حسب نسبة مساهمته وفي حالة تصفية الشركة لا يحق لحامل السهم العادي المطالبة بحقوقه في التصفية إلا بعد تسوية كافة المتطلبات الأخرى كحقوق المقترضين وحقوق حملة السندات و حملة الأسهم.

وترى الباحثات:- أنه يحق لحامل السهم العادي الحاصل على الأرباح إذا ما حققت الشركة أرباحاً وقررت توزيعها ولا يحق له الحق الحصول على أي عائد في حالة تحقق الخسائر أو تحقق الأرباح ولم تخذ قرارا بتوزيعها ، ويحق لحامل الأسهم العادية حضور الجمعية العمومية والتصويتوا ٍنتخاب أعضاء مجلس الإدارة والهيئات الأخرى في الشركة ويحق له تتبع أسهمه في السوق كما يحق له الإطلاع على دفاتر الشركة.

التمويل عن طريق الأسهم العادية له عدة مزايا كما أن له عدة عيوب فمن مزاياه :([1])

(1) أن الأسهم العادية لا تشكل عبئاً على الشركة باعتبا ها لا تستحق عائداً إذا حققت الشركة أرباحاً وقررت توزيعها.

(2) يعتبر التمويل بالأسهم العادية ضغوطاً على سيولة الشركة لعدم وجود تاريخ استحقاق كما هو الحال في السندات مثلاً .

(3) يعتبر التمويل بالأسهم العادية أقل خطورة وأكثر مرونة من التمويل بالسندات والأسهم الممتازة.

([1]) مرجع سابق ، ص6.

(4) تعتبر الأسهم العادية أكثر سهولة في التسويق خاصة إذا كانت الشركة ذات مستقبل واعد.

(5) تعتبر الأسهم العادية أنسب للتمويل في التسويق في حالة وجود قيود أو سقوفات محددة للتمويل من المصادر الأخرى.

أما عيوب الأسهم العادية تتمثل فيما يلي:

(1) إن إصدار الاسهم العادية الجديدة يؤدي إلى زيارة قاعدة المالكين للشركة ويؤول بالتالي إلى تقليص سلطة المالكين القدامى.

(2) تؤدي زيادة عدد الأسهم العادية إلى توسيع قاعدة توزيع الأرباح ويؤدي بالتالي إلى تدني العائد على السهم الواحد.

(3) إذا كانت الأرباح الموزعة على الأسهم العادية تخضع للضريبة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل بالمقارنة مع تكلفة وسائل التمويل الأخرى.

(4) قد تزيد تكلفة إجراءات إصدار الأسهم العادية عن تكلفة إجراءات الحصول على التمويل من المصادر الأخرى.

وترى الباحثات :- أن السهم العادي له قيم منها: القيمة الاسمية ، والقيمة الدفترية ، والقيمة السوقية والقيمة التصفوية.

ب/ الأسهم الممتازة:

تعتبر الأسهم الممتازة في الأوراق المالية ومن مصادر التمويل طويلة الأجل أيضاً وهي تقع بين الاسهم العادية والقروض وهي تشبه الأسهم العادية في كونها من أموال الملكية التي لا تحدد تاريخاً لردها لمالكيها بالإضافة للشركة.([1])

تنقسم الأسهم الممتازة من حيث حصولها على الأرباح إلى ما يلي:

(1) الاسهم الممتازة و الأرباح الموزعة التراكمية:

وهي الاسهم التي تحتفظ بحقها في الأرباح الثابتة الموزعة التي تنقل الأرباح غير المرفوعة في السنة إلى السنة التالية.

(2) الأسهم الممتازة غير المتراكمة:

وهي عكس النوع الأول لا تنتقل الأرباح غير الموزعة إلى السنة التالية بل يخسر حامل السهم حقه في الأرباح.

(3) الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح:-

وهي الأسهم الممتازة التي يشارك حاملها في الأرباح المتبقية مع حملة الأسهم العادية.

ج/ الأرباح المحتجزة:

([1]) مرجع سابق ، ص 6-7

تعد الأرباح المحتجزة مصدراً هاماً من مصادر التمويل ووسيلة من وسائل تحقيق السيولة الذاتية في العديد من الشركات كما تعد من أقل أنواع التمويل تكلفة وأقلها خطورة وا ٍن كان ذلك مرهون بإتباع الشركة لسياسة حكيمة توزان بين توزيع جزء من الأرباح على المساهمين والإحتفاظ بجزء أخير يشكل مورداً ذاتياً لتمويل النمو والتطور في الشركة فكلما ارتفع معدل توزيع الأرباح قل معدل احتجازها وقل بالتالي الشركة في تمويل استثماراتها من هذا المصدر قليل التكلفة عديم الشروط.

وترى الباحثات إن إحتجاز الأرباح قد يكون مفروضاً على الشركات بحكم القانون لتكوين الاحتياطات فعندما تتراكم هذه الاحتياطات والشركات الناجحة تصبح مصدراً ذاتياً للتمويل يساعدها على النمو والتطور وتحسين الوضع المالي بالإضافة إلى أنه يزيد في تحسين الوضع الإئتماني والقدرة على الإقتراض.

ثانياً : التمويل الخارجي:

(1) القروض:

القروض عبارة عن إنفاق بين المقرض والمقترض بموجبه حصول المقترض على مبلغ من المال ويلتزم بإعادته للمقرض في مواعيد معينة تحددها شروط الإتفاق.

والقرض بهذه الصفة يعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي يختلف عن مصادر التمويل الداخلي في أن المقرض يتوقع استرداد أمواله عند حلول أجل السداد

المتفق عليه بينما لا يتوقع حملة الأسهم استرداد قيمة أسهمهم طالما كان المشروع مستمرا في العمل([1]).

أنواع القروض:

أ/ الإئمان التجاري:-

هو الإئتمان الذي يمنحه البائع للمشتري على شكل بضاعة يقوم المشتري ببيعها لسداد قيمتها للبائع لاحقاً وعادة ما يكون هذا الإئتمان قصير الأجل في شكل حساب جاري يفتحه البائع للمشتري يتم السحب منه والسداد إليه وقد يكون مصحوباً بشيك مؤجل الدفع أو بكمبيالة تغطي ثمن البضاعة.

ب/ الإئتمان المصرفي:-

هو القرض الذي تحصل عليه المنشأة من أحد المصارف التجارية بهدف سداد احتياجاتها الآتية أو الطارئة وقد تصنف من حيث الزمن إلى قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ومن حيث الضمان إلى قروض مضمونة وغير مضمونة (وهي حالات نادرة).

([1]) مرجع سابق ، ص7

وترى الباحثات: أن هنالك عدة أشكال للقروض المصرفية نذكر منها الحساب الجاري المدين الذي يقوم المصرف بموجبه بوضع حد معين من الإئتمان ويسمى سقف الإعتماد ، يسمح به للعميل السحب منه وتحسب الفائدة على ارصدة المدين.

ج/ الأوراق التجارية:-

يقصد بالاوراق التجاريه عند الحديث عنها كأداة للتمويل قصير الاجل السندات الإذنية والسندات لأمر دون أن ينضم إليها الكمبيالات والشيكات وشهادات الإيداع.

وتتميز الاوراق التجاريه بانخفاض تكلفتها وسهولة وبساطة اجراءات اصدارها واتساع قاعدة تسويتها الا انه يعاب عليها حساسيتها وتعرضها للتأثير بالظروف الإقتصادية وا إقتصار استعمالها على الشركات الكبيرة ذات المراكز المالية القوية .

2- السندات :-

السندات عبار ة عن وثائق ذات قيمه إسمية غير قابلة للتجزئة ولكنها قابلة للتداول يكتتب فيها الممولون وبذلك تصبح اتفاقا بين الجهة المصدر ة له والمكتتب فيها . يقضي هذا الإتفاق بأن يقرض المكتتب مبلغ السند الي الجهةالمصدر ةلفتر ة محددة وبسعر فائدة معينة .

3- الاستئجار([1]) :-

تحصل المنشآت علي الأصول أما عن طريق الامتلاك او عن طريق الاستئجار ، ويقصد بالاستئجار الانتفاع بالأصل دون امتلاكه ويتم ذلك في مقابل دفع مبالغ للمالك. وتعد هذه المبالغ المدفوعة بمثابة تكلفة لهذا النوع من التمويل الذي يشبه الإقتراض من حيث أنه يرتب عن المستأجر دفع التزمات تعاقدية دورية تزيد من مخاطره المالية.

وترى الباحثات : أنه قد تلجأ المنشآت للسندات كمصدر للتمويل للاستفادة من مزايا الدفع المالي والمتاجرة بالملكية عندما تكون تكلفة السندات (الفائدة التي تدفع لها) أقل من العائد على استثمار الأموال المقترضة.

نطاق وظيفة التمويل:

وظيفة التمويل تعتبر الوظيفة الأساسية في مشروعات الأعمال التي تدخل في جميع الوظائف الأخرى ومن المتعارف عليه أن وظائف المشروع تتلخص فيما يلي: ([2])

- وظيفة التمويل.
- وظيفة الإنتاج.
- وظيفة التسويق.

([1]) مطر محمد ، التحليل المالي والإئتمان الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، ط1 ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2000م ، ص14.

([2]) د. شوقي عبد الله (التمويل والإدارة المالية القاهرة) ، دار النهضة العربية ، 1984م ، ص2.

والإنتاج في معظم الشركات إما أن يكون إنتاج سلعة ما أو خدمة ما والتسويق كوظيفة تعمل على ترويج السلعة أو الخدمة التي أنتجها ، أما وظيفة التمويل فهي الوظيفة ذات الطابع الخاص الذي يتداخل في وظائف المشروع الأخرى وذلك لأن المال يدخل في جميع عناصر الأعمال سواء كانت إنتاجية فهي تحتاج إلى أن تشترى مواد خام ، مصاريف وصيانة ووقود.

وكل هذه العناصر تحتاج إلى أموال (تمويل) كما أن وظيفة التسويق تحتاج لنقل وإعلان ومواد لف وأجور وكل هذه يحتاج إلى أموال (تمويل).

وترى الباحثات: يمكن تلخيص نواحي النشاط الضرورية لوظيفة التمويل في الآتي:

- التخطيط والرقابة.
- الحصول على الأموال.
- استثمار الأموال.
- مواجهة مشاكل مالية.

المبحث الثالث

معايير الإئتمان والمخاطر المصرفية

أولاً : معايير الإئتمان:

يتكون الإئتمان من أربعة معايير هي الشخصية ، المقدرة ، رأس المال، الضمان.([1])

1- الشخصية :

إن شخصية المدين هي الأكثر أهمية وأهم شيء يجب أن يتحقق منه الدائن هو خلفية المدين المالية فيما يتعلق بموقفه إتجاه التزامه هل قام بالوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها أم أنه لم يفي بها.

أما إذا كان سجل المدين يوضح أنه يفي بالتزامه في مواعيدها وفي هذه الحالة فإن الدائن يرغب في التحقق أكثر من شخصية المدين.

وما يزعج المصارف هي حالات الإفلاس الشخصية فالمصارف تشعر بعدم ارتياح بسبب أن المقترضين الذي يجدون في إفلاسهم وسيلة الهروب من سداد ديونهم فيزداد عددهم فإذا كان هناك شخص قد أجبر على إعلان إفلاسه ولكن فيما بعد ودون أي إلتزام قانوني قام متطوعاً لسداد ديونه فإن مثل هذا الشخص يوضع في مرتبة عالية فيما يتعلق بمعيار الشخصية.

([1]) د. محمد سامي محمد ، البنوك وتنظيمها وإدارتها ، القاهرة ، ط1 ، المطبعة الشرقية ، 1966م ، ص 220.

2- المقدرة:

لو أن المقترض المنتظر له مرتبة عالية فيما يتعلق بمعيار الشخصية فإن ذلك يكفي حتى يمكن منحه إئتمان آمناً ما لم تثبت مقدرته على السداد لذلك فإن على الدائن أن يدرس مقدار أرباحه في السنوات الماضية إذا كان طالبالإقراض تاجراً وا ٍذا كان طالب لنفسه دائن للغير فيما هي القروض المحتمل أن تكون له وما قيمة هذه القروض ومواعيد استحقاقها.

- **رأس المال:**

وهو يختص بالقروض الكبيرة إلى فروع إئتمان أخرى مماثلة فإن طالب القرض والإئتمان في هزه الحالة يحتاج إلى أن يظهر الدائن أن لديه عوائده الخاصة ويعتبر رأس المال كما هو مستخدم يشير إلى صافي حقوق المساهمين.

- **الضمان: ([1])**

في بعض الأحيان فإن المدين قد يطالب بتقديم ضمان للقرض فإذا فشل المدين في سداد دينه أو الوفاء بالتزاماته فإن الدائن يقوم ببيع الضمان ويستخدم حصيلة اليوم في سداد الدين وأي فائض في الحصيلة يقوم الدائن بإعادته للمدين وقد يقوم رجل الأعمال بضمان السهم وسندات يملكها الدائن ويعلمأن المدين إذا لم يفِ بالتزاماته فإن الضمان

([1]) مرجع سابق ، ص 221.

من الممكن بسهولة ، وذلك فإن الإئتمان يكون في حماية تامة وقد يستطيع المدين أن يحصل على قرض أكبر وذلك عن طريق الضمان الكافي كما أنه يستطيع أن يجعل مدة استحقاق القرض والأموال أو سعر الفائدة أقل ، كل ذلك عن طريق تقديم الضمان الكافي.

وترى الباحثات: أن كل ما تقدم من معيار ذو ضرورة قصوى إلى كل من المقرض والمقترض ، والمعارف تشعر بعدم إرتياح من قبل المقترضين الذين يجرون وسيلة الهروب من سداد ديونهم وذلك بتزايد عددهم في كل حين إلى عشرات الآلاف في المصارف المختلفة ، وكذلك أهم معايير الإئتمان هما (الشخصية والمقدرة) على سداد التزاماته أو مقدرته على سداد الديون وأيضا يستطيع المدين أن يحصل على قرض أكبر عن طريق تقويم الضمان الكافي.

ثانياً : المخاطرة المصرفية:

إن الهدف من تعريف المخاطر وا ٍدارتها في المؤسسات والمصارف العمل على المحافظة على أصول هذه المؤسسات والمصارف وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها عند تقديمها لخدماتها المصرفية للعملاء أو من ناحية أخرى نتيجة لتعرض موجوداتها الثابتة للتلف أو الضياع([1])

([1]) د. زياد رمضان ومحفوظ جودة ، إدارة مخاطر الإئتمان ، ط2 ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، 2010م ، ص 24.

ولقد ثبت أيضاً أن نجاح المصارف وا ٍمكانية استمرارها مرتبط في المقام الأول بقدرتها الإدارية في الآتي:

1- تحديد هذه المخاطر.

2- العمل على تناول هذه المخاطر.

وتتركز المخاطر المصرفية في كل من:

(1) المخاطر الإئتمانية:-

هي التي تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته وتشمل هذه المخاطر البنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية، مثل الكفالات والإعتمادات المستندية.

(2) مخاطر أسعار الصرف:-

هذه تنشأ عن وجود مركز مفتوح للعملات الأجنبية سواء كانت بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي العملات ، ونشأت على الحركات غير المواتية في أسعار الصرف.

(3) مخاطر أسعار الفائدة:-

في المصارف التقليدية تنشأة مخاطر أسعار الفائدة على تقلبات أسعار الفائدة بما يؤدي إلى خسائر ملموسة في حالة عدم إتساق آجال إعادة التسعير للإلتزامات والأصول.

وترى الباحثات : أن مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية هي أكثر خطورة(مخاطرة) بعكس المصارف العادية الأخرى التي تنعم بأسعار الفائدة.

(4) مخاطر السيولة:

وهي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على توظيف أمواله بشكل مناسب أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير وتنشأ أيضاً في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

(5) مخاطر التشغيل:([1])

وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات وقد تحدث نتيجة وجود تغيرات في نظام الرقابة الداخلية أو نتيجة أعمال في أنظمة التشغيل الإلكترونية.

وترى الباحثات : كل ما تقدم من مخاطر مصرفية تتمثل في الآتي:

الشكل رقم(1/3/2) يوضح المخاطر المصرفية

مخاطر مالية	**مخاطر غير مالية**
↓	**↓**
المخاطر الإئتمانية	**مخاطر التشغيل**
↓	**↓**
مخاطر السيولة	**المخاطر القانونية**
↓	**↓**
مخاطر السوق	**المخاطر السياسية**
↓	**↓**
مخاطر الأسعار	**مخاطر عدم الإلتزام**
↓	
مخاطر الأسهم	

المصدر: الباحثات ، 2016م.

([1]) د. محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، ط1 ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2010م ، ص 3.

وقد شملت أبرز مخاطر التمويل المصرفي في عدة مكونات شملت :([1])

- المصرفـو المتعاملين.
- عملاء المصرف.
- المساهمين.

ولقد تطور الإهتمام بمخاطر التمويل المصرفي حديثاً مع التطورات التي شهدتها المؤسسات المالية المصرفية في العالم ومع ازدياد نمو التغيرات الكثيرة من مفاهيم تحديد المصارف من الرقابة وعولمة الخدمات المالية وتزايد التعقيد في التكنولوجيا المالية مما جعل الأنشطة المصرفية تظهرصور المخاطر أكثر اختلافاً وتعقيداً .

وتتنوع اسباب المخاطر الإئتمانية بتنوع مصادرها وتتلخص هذه المصادر وأسباب نشوئها بما يلي:-

(1) المتعامل.

(2) المنافس.

(3) شركاء الأعمال وتضارب المصالح.

(4) التشغيل .

(5) التمويل .

([1]) مرجع سابق ، ص25

(6) الطرق السياسية.

(7) عدم التنويع.

(8) القوانين والأنظمة.

وترى الباحثات : أن ما تقدم من أسباب المخاطر الإئتمانية إضافياً لها وهي:

(1) التكنولوجيا.

(2) الجمهور عموماً .

(3) الإستراتيجيات والخطط الطويلة المدى.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

يهدف هذا الفصل إلى دراسة تأسيس ومجال بنك أم درمان الوطني وذلك بإجراء الدراسة الميدانية عليه وذلك بتقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك أم درمان الوطني.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك أم درمان الوطني

مقدمة:

إستطاع بنك أم درمان الوطني وخلال فترة وجيزة الإرتقاء بأدائه المصرفي وبوتيرة متصاعدة حتى أصبح في صدارة منظومة المصارف السودانية كما أصبح رائداً في مجال وتبني هذا ، وقد نال البنك وسام الإنجاز من السيد/رئيس الجمهورية تقديراً لدوره في بناء الإقتصاد السوداني ، كما أنه نال جائزة البنك الأول في السودان (Bank of the Year) لستة أعوام آخرها العام 2015م وفق تصنيف مجلة The Banker التابعة لمؤسسة Financial Times Business Group.

إنشاء البنك وأهدافه :-

تم إفتتاح البنك ومزاولة أعماله رسمياً في عيد الجيش يوم 1993/8/19م ، وظل رأسماله المدفوع يتطور منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي 2015م ، ليصبح أكبر رأسمال مدفوع لبنك سوداني ، والجدول (1/1/3) أدناه يوضح ذلك: (بالجنيهات)

البيان	رأس المال المدفوع
2001م	18.931.290
2002م	24.933.290

2003م	32.931.290
2004م	41.872.250
2005م	60.963.050
2006م	71.463.050
2007م	71.463.050
2008م	523.319.500
2009م	523.319.500
2010م	523.319.500
2011م	523.319.500
2012م	800.000.000
2013م	800.000.000
2014م	800.000.000
2015م	800.000.000

الأهداف العامة للبنك:

يهدف البنك إلى تحقيق الآتي:

(1) تجميع وقبول مدخرات العاملين .

(2) تمويل عمليات التجارة الخارجية.

(3) حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع أنحاء السودان.

(4) الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة.

(5) المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين.

(6) إنشاء الشركات الخاصة بالبنك والمساهمة في إنشاء شركات مع الغير لخدمة أهداف البنك.

(7) المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بإنشاء الفروع في كل ولايات السودان.

قصة النجاح:

خلال اثنان وعشرون عاماً استطاع البنك تحقيق توسعًشاملاً رأسياً وأفقياً بحيث غطت خدمات كل أنحاء السودان ، وقد بدأ البنك نشاطه بفرعين هما فرع الخرطوم وأم درمان ، ثم توسع أفقياً لتبلغ عدد فروع البنك (15 فرع) هي: القيادة العامة ، بورتسودان ، القضارف ، الأبيض ، سنار ، الدمازين ، السجانة ، نيالا ، المقرن ، سوق ليبيا ، السوق المحلي ، الصناعات الصغيرة ، عطبرة ، ونوافذ بنت خويلد في كل من (الخرطوم ، السجانة ، المقرن ، أم درمان ، سوق ليبيا). بالإضافة إلى هذه الفروع التي

غطت معظم أنحاء البلاد هناك تواكيل عامة في كل من السوق الجنوبي بنيالا وتوكيل بر ج معاشي القوات المسلحة).

وعلى المستوى الرأسي استطاع البنك الوفاء بسياسات بنك السودان حيث يعتبر المصرف الأول من بين المصارف السودانية والتي استطاعت توفيق أوضاعها بتقوية رأس المال والمركز المالي الذي جعله رائداً في الأعمال المصرفية.

يتمتع بنك أم درمان الوطني بعدد من نقاط القوة ومن ضمنها ما يلي:

(1) التزام البنك بتطبيق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلاميةفي جميع تعاملاته.

(2) السمعة الممتازة والثقة التي اكتسبها البنك لدى عملائه وشركائه داخل وخارج السودان.

(3) استحوذ البنك على الحصة الأكبر من حجم السوق المصرفي السوداني من حيث (لوائح التمويل، أنشطة النقد الأجنبي ، والخدمات المصرفية التقنية).

(4) احتفاظ البنك بكوكبة مميزة من العملاء في الجهاز المصرفي من أفراد ومؤسسات وشركات.

(5) يتميز البنك بكادر بشري متميز من حيث التأهيل والمواكبة.

(6) القدرة على تحقيق إيرادات قياسية بمعدلات تكلفة منخفضة.

(7) كفاءة وضبط منح التمويل والائتمان بآلية محكمة من خلال صلاحيات واضحة وشفافية في الأداء وبضمانات قوية ساعدت وتساعد على تحسين جودة الأصول المتداولة.

(8) توزيع أكبر عائد على حسابات الاستثمار بالعملة الأجنبية ودفعها لهم بذات العملة الأجنبية.

زيادة رأس المال المدفوع:

نجح البنك في رفع رأس ماله من 18.9 مليون جنيه في العام 2001م إلى 800 مليون جنيه بنهاية العام 2012م بنسبة نمو بلغت 4132% ، هذه الطفرة في رأس المال وضعت البنك في صدارة البنوك السودانية من حيث رأس المال.

الجوائز التي تحصل عليها البنك:

(أ) حافظ البنك على المرتبة الأولى ضمن تصنيف المصارف العاملة بالسودان وفقاً لتصنيف مؤسسة Financial Time البريطانية عبر مجلتها The Banker الصادرة في ديسمبر 2015م وحاز على الجائزة الصادرة في المؤسسة عن العام 2015م.

(ب) تم تصنيف البنك في المرتبة رقم (8) ضمن قائمة أكبر مؤسسة مصرفية إفريقية وفقاً 2014 وفقاً لتصنيف مؤسسة Financial Time البريطانية عبر مجلتها The Banker الصادرة في ديسمبر 2014م م كما تحصل البنك على جائزة The Banker

of world 2015 باعتباره البنك الأول في السودان حسب مؤشرات مالية وا إدارية محددة.

(ج) حافظ البنك على صدارته للبنوك السودانية ضمن قائمة أكبر 150 مصرفاً عربياً حيث وردت خمسة بنوك في السودان ضمن هذا التصنيف تصدرها بنك أم درمان الوطني حسب مجلة " الإقتصاد والأعمال" في العام 2014م.

(د) احتل البنك المرتبة رقم (80) في قائمة ضمت 349 مؤسسة مالية إسلامية باعتبارها المؤسسات الأكبر في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وذلك حسب تصنيف مجلة The Banker للعام 2013م.

(هـ) جاء البنك في المرتبة رقم (74) في تصنيف أكبر المصارف التجارية الإسلامية ضمن قائمة ضمن 185 بنك تجاري إسلامي وذلك حسب تصنيف مجلة The Banker للعام 2013م.

المساهمات الرأسمالية:

(1) خزان كهرباء كجبار المحدودة.

(2) الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة.

(3) الشركة الوطنية للبترول.

(4) شركة الخدمات المصرفية.

(5) بنك الخرطوم.

(6) مشروع سكر النيل الأبيض.

(7) بنك الإستثمار المالي.

(8) الوكالة الوطنية لتأمين الصادرات.

(9) شركة الأنظمة المالية والمصرفية.

الإنجازات :-

سار بنك أمدرمان الوطني بخطى حثيثة ومدروسة مما جعله يحقق معدلات أداء ونمو عالية جعلته في مقدمة المصارف السودانية وأكبر ممول لمشاريع التنمية والإعمار القومية.

جدول رقم (2/1/3) أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك للفترة 2009م-2015م (بآلاف الجنيهات السودانية)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات	7.371.025	7.715.682	6.570.236	9.165.359	10.561.174	12.607.097	13.992.164
الودائع تحت الطلب	1.439.359	1.512.930	1.720.614	2.115.397	2.413.425	2.864.531	3.519.450
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	4.157.704	4.308.340	3.483.388	4.489.378	5.275.374	5.657.779	6.552.219
رأس المال المدفوع	523.320	523.5020	523.320	800.000	800.000	800.000	800.000

حقوق الملكية	691.120	734.175	256.251	1.121.817	1.217.670	1.306.296	1.469.842
الإيرادات الإجمالية	507.910	555.914	631.187	707.706	714.943	878.073	1.196.336
المصروفات التشغيلية	104.034	124.289	98.954	118.444	141.016	165.977	212.635
المخصصات	7.988	8.042	69.712	110.580	30.569	75.281	66.303
صافي الأرباح القابلة للتوزيع	50.877	70.590	91.465	102.331	166.594	233.050	358.397

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

أولاً : الترمـيز :

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

اوافق بشدة	وزنـها	5
اوافق	وزنـها	4
محايد	وزنـها	3
لا اوافق	وزنـها	2
لا اوافق بشدة	وزنـها	1

الوسط الحسابي الفرضي = مجموع الأوزان = 1 +2 + 3 + 4 + 5 = 3

عددها 5

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة.

ثلياً : الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج ألـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية و الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين والأشكال البيانية بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات (أوافق بشدة ، أوافق، محايد ، لا أوافق ، لا اوافق بشدة) فإذا كان حجم العينة (25) يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (5 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (5 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كأي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (5 في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n: عدد أفراد العينة

3. 2 . 1 : i

كما أن القيمة الإحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الإحتمالية بمستوى معنوية(0.05) فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة.

جدول (3-2-1)

التوزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة (%)
دبلوم	1	7.1
بكالريوس	8	57.1
ماجستير	5	35.7
المجموع	14	100.0

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل(3-2-1) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

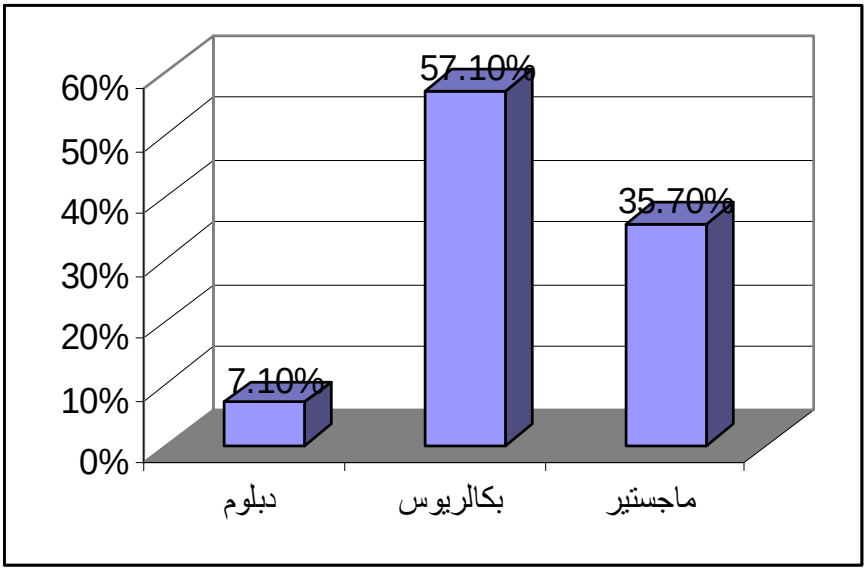

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل البياني اعلاه نجد 7.1% من افراد عينه الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم وبينما نجد 57.1% منهم مؤهلهم العلمي بكالريوس و35.7% منهم مؤهلهم العلمي ماجستير ومما سبق يتضح ان غالبيه افراد عينه الدراسه مؤهلهم العلمي بكالريوس.

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص(3-2-2)

التخصص	التكرار	النسبة (%)
محاسبة	2	14.3
تكاليف	3	21.4
اقتصاد	5	35.7
إدارة	3	21.4
دراسات مصرفية	1	7.1
المجموع	14	100.0

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (3-2-2)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص

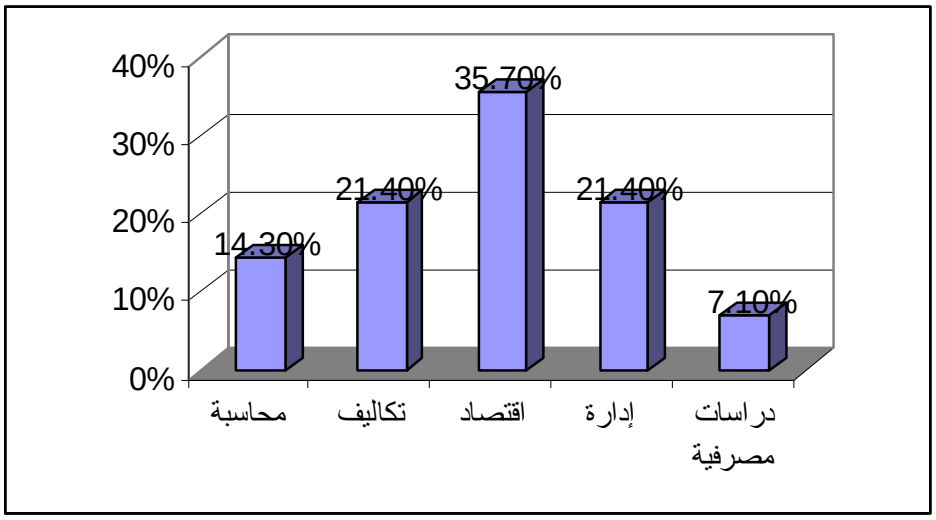

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل أعلاه نجد 14.3% من افراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة وبينما نجد 21.4% منهم تخصصهم العلمي تكاليف 35.7% منهم تخصصهم اقتصاد و21.4% منهم تخصصهم إدارة و7.1% منهم تخصصهم العلمي دراسات مصرفية ومما سبق يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي إقتصاد .

جدول (3-2-3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة (%)
اقل من 30 سنة	1	7.1
40 . 31	4	28.6
50 . 41	8	57.1
اكثر من 50	1	7.1
المجموع	14	100.0

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل **(3-2-3)**

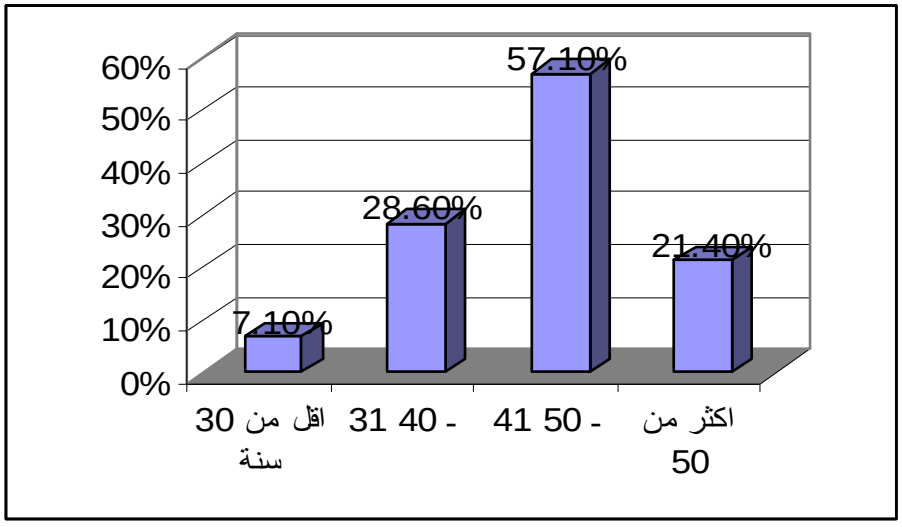

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل أعلاه ان 7.1%من أفراد عينة الدراسة اعمارهم اقل من 30 سنة و 28.6% منهم اعمارهم من 31 ـ 40 سنة وبينما نجد 57.1% منهم اعمارهم تراوحت ما بين 41 ـ 50 سنة و7.1% منهم اعمارهم أكثر من 50 سنة ومما سبق يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة اعمارهم من 41 ـ 50 سنة .

جدول (3-2-4)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة (%)
مدير مالي	3	21.4
محاسب	5	35.7
محلل مالي	6	42.9
المجموع	14	100.0

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (3-2-4)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

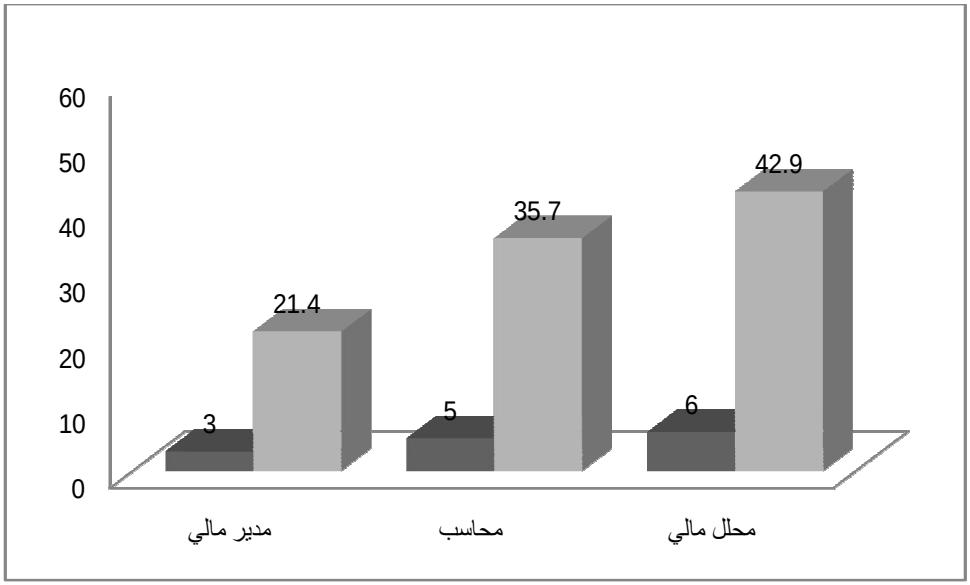

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل أعلاه أن 21.4% من أفراد عينة الدراسة مركزهم الوظيفي مدير مالي و 35.7% منهم مركزهم الوظيفي محاسب وبينما نجد 42.9% منهم مركزهم الوظيفي محلل مالي ومما سبق يتضح ان غالبية أفراد عينة الدراسة مراكزهم الوظيفية محللين ماليين .

جدول (3-2-5)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
اقل من 5 سنوات	1	7.1
6 . 10 سنوات	2	14.3
11 . 15 سنة	6	42.9
15. 20 سنة	5	35.7
المجموع	14	100.0

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (3-2-5)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

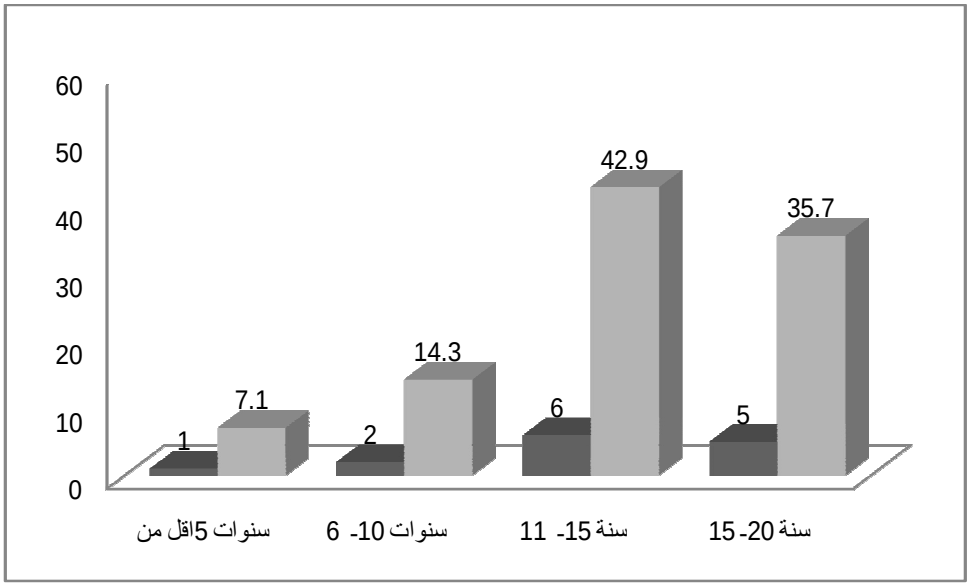

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل أعلاه نجد 7.1%من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات و 14.3% منهم خبرتهم ما بين 6 . 10 سنوات و42.9% منهم سنوات خبرتهم ما بين 15.11 سنة و 35.7% منهم سنوات خبرتهم ما بين 15 .20 سنة ومما سبق يتضح ان غالبية أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم ما بين 15.11 سنة.

جدول(3-2-6)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى

م	الفقرات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالى	6 42.9 %	6 %42.9	1 %7.1	1 7.1 %	-
2	يستخدم المصرف التحليل المالى لتقييم أداء المصرف	6 42.9 %	5 %35.7	2 14.3 %	1 7.1 %	-
3	عطي إدارة المصرف قدراً كبيراً	6 42.9	6	1	1 7.1	-

	من الإهتمام بالتحليل المالى.	%	%42.9	%7.1	%	
4	يقوم المصرف بالتعاون مع مؤسسات مصرفية متخصصة بإرسال الموظفين لدورات متقدمة في التحليل المالى.	5 35.7 %	6 %42.9	2 14.3 %	1 7.1 %	-
5	يقوم البنك بتسهيل حصول المضفين على دورات علمية في مجاتل التحليل المالي المصرفي	5 35.7 %	3 %21.4	4 28.6 %	1 7.1 %	1 %7.1

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية با-ستخدام برنامج SPSS - 2016

من الجدول **(3-2-6)** نجد معظم استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى وتسير اجاباتهم في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى ان معظم أفراد العينة يوافقون على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالى ومنح التمويل.

جـدول (3-2-7)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى :هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالى ومنح التمويل .

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالى	4.21	0.89	7.14	3	0.001
2	يستخدم المصرف التحليل المالى لتقييم أداء المصرف	4.14	0.95	4.85	3	0.00
3	عطي إدارة المصرف قدراً كبيراً من الإهتمام بالتحليل المالى.	4.21	0.89	7.14	3	00.
4	يقوم المصرف بالتعاون مع مؤسسات مصرفية متخصصة بإرسال الموظفين لدورات متقدمة في التحليل المالى.	4.00	1.11	4.85	3	0.00
5	يقوم البنك بتسهيل حصول المضفين على دورات علمية في مجاتل التحليل المالي المصرفي	3.71	1.27	4.57	4	0.00

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول**(3-2-7)** نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي مضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.89-1.27) والفرق بين الانحرافين اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالى ومنح التمويل.

جدول (3-2-8)

تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الأولى مجتمعة باستخدام إختبار كأي تربيع

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النتيجة					
اوافق بشدة	4.07	اوافق	28	14	43.28	4	0.000
اوافق			26	14			
محايد			10	14			
لا اوافق			5	14			
لا اوافق بشدة			1	14			
المجموع			70	70			

المصدر : إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2016م

من الجدول **(3-2-8)** نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة ستة عبارات متعلقة بالفرضية الاولى ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (139.13) أي أقل من (0.05) وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرض ، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة،ونخلص مماتقدم قبول الفرض القائل لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل.

جدول(3-2-9)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية : البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي .

م	الفقرات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	عدم وجود بيانات كافية في القوائم المالية يساعد في إتخاذ قرار التمويل	3 21.4	4 28.6	4 %28.6	3 21.1	-

	المصرفي.	%	%		%	
2	توفير البيانات والمعلومات يفيد في عملية التحليل المالى.	7 %50	4 28.6 %	3 %21.4	-	-
3	إعداد القوائم المالية لا يتبع فيها القياس والإفصاح المحاسبي	3 21.4 %	4 28.6 %	6 %42.9	-	1 %7.1
4	عدم توفر العناصر الفنية والإدارية لمؤهلة علمياً وعملياً في البنك وعدم تنسبها مع حجم العمل .	2 14.3 %	2 14.3 %	7 %50	2 14.3 %	1 %7.1
5	عدمو مواكبة أحدث الاساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.	2 14.3 %	3 21.4 %	7 %50	2 14.3 %	-

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية با-ستخدام برنامج SPSS - 2016

من الجدول **(3-2-9)** نجد غالبية استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات

الفرضية وهذا يشير إلى ان معظم أفراد العينة يوافقون على أن البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي .

جـدول (3-2-10)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية : البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	عدم وجود بيانات كافية في القوائم لمالية يساعد في إتخاذ قرار التمويل المصرفي.	3.50	1.09	3.23	3	0.02
2	توفير البيانات والمعلومات يفيد في عملية التحليل المالى.	4.29	0.83	2.85	2	0.001
3	إعداد القوائم المالية لا يتبع فيها القياس والإفصاح المحاسبي	3.57	1.09	3.71	3	0.003

4	عدم توفر العناصر الفنية والإدارية لمؤهلة علمياً وعملياً في البنك وعدم تنسبها مع حجم العمل .	3.14	1.10	8.14	4	0.00
5	عدمو مواكبة أحدث الاساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.	3.36	0.93	4.853	3	0.02

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول**(3-2-10)**نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3)وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.83-1.10) والفرق بينهما اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة على أن البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي.

جدول(3-2-11)

تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الثانية مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النتيجة					
اوافق بشدة	3.57	اوافق	17	14	27.14	4	0.000
اوافق			27	14			
محايد			17	14			
لا اوافق			7	14			
لا اوافق بشدة			2	14			
المجموع			70	70			

المصدر : إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2016م

من الجدول **(3-2-11)** نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة خمس عبارات متعلقة بالفرضية الثانية ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (71.00) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل

الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرضية، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة،ونخلص مماسبق قبول الفرض القائل البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لأغراض منح التمويل المصرفي .

جدول(3-2-12)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة أستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية

م	الفقرات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	تعتمد إدارة المصرف بشكل أساسي على التحليل المالى لاتخاذ اقرار في المستقبل	7 %50	3 %21.4	3 21.4 %	1 7.1 %	-
2	يستخدم المصرف التحليل الإحصائي في مجال أعماله	6 42.9 %	4 %28.6	3 21.4 %	1 7.1 %	-
3	لا تستطيع إداة المصرف التنبؤ بوضع المصرف بدون إستخدام التحليل المالى.	8 57.1 %	6 %42.9	-	-	-

4	يساعد التحليل المالى على تقييم كفاءة الاداء المالى.	7 %50	6 %42.9	1 %7.1	-	-
5	يساعد التحليل المالى في الرقابة على كفاءة فعالية الإدارات الفرعية.	8 57.1 %	3 %21.4	3 21.4 %	-	-

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول **(3-2-12)** نجد الغالبية العظمي لأستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى معظم أفراد العينة يوافقون على ان أستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية.

جـدول (3-2-13)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة أستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	تعتمد إدارة المصرف بشكل أساسي على التحليل المالى لاتخاذ اقرار في المستقبل	4.14	1.03	5.42	3	0.00
2	يستخدم المصرف التحليل الإحصائي في مجال أعماله	4.07	1.00	3.71	3	0.00
3	لا تستطيع إداة المصرف التنبؤ بوضع المصرف بدون إستخدام التحليل المالى.	4.57	0.51	3.28	1	0.00

4	يساعد التحليل المالى على تقييم كفاءة الاداء المالى.	4.36	0.84	4.42	2	0.02
5	يساعد التحليل المالى في الرقابة على كفاءة فعالية الإدارات الفرعية.	4.36	0.84	3.57	2	0.03

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول**(3-2-13)**نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3)وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي مضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات يتراوح ما بين (0.51-1.03) والفرق بينهما اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة على أن أستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية.

جدول(3-2-14)

تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الثالثة مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النتيجة					
اوافق بشدة	4.32	اوافق	37	14	39.37	3	0.000
اوافق			21	14			
محايد			10	14			
لا اوافق			2	14			
لا اوافق بشدة			.	14			
المجموع			70	70			

المصدر : إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2016م

من الجدول **(3-2-14)** نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة ستة عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (114.13) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة

والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرضية، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة، ومما سبق نستنتج إثبات صحة الفرض القائل أستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الائتمان والرقابة علي كفاءة الإدارات الفرعية .

جدول(3-2-15)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة يساعد التحليل المالى في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

م	الفقرات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	عدم الإهتمام بعامل المخاطرة والنظر إلى الربحية فقط.	3 %21.4	8 %57.1	1 %7.1	2 %14.3	-
2	يجب أن يكون للمصرف نظام آالى لتقدير التغيرات في العوائد وا إدارة المخاطر	7 %50	5 %35.7	-	2 %14.3	-
3	يوجد نظام رسمي لإدارة لمخاطر متبع في المصرف	5 %35.7	5 %35.7	4 28.6 %	-	-
4	توجد لجنة في المصرف مسؤولة عن تحديد	10 %71.1	3 %21.4	1 %7.1	-	-

	المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها.					
5	التحليل المالى يساعد في التنبؤ بالمخاطر والازمات المالية	6 %42.9	6 %42.9	2 14.2 %	-	-

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول **(3-2-15)** نجد الغالبية العظمي لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى معظم أفراد العينة يوافقون على أن يساعد التحليل المالى في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

جـدول (3-2-16)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة : يساعد التحليل المالى في الحد من مخاطر التمويل المصرفي

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	عدم الإهتمام بعامل المخاطرة والنظر إلى الربحية فقط.	3.86	0.95	8.26	3	0.04
2	يجب أن يكون للمصرف نظام آالى لتقدير التغيرات في العوائد ٍدارة المخاطر	4.21	0.85	2.71	2	0.02
3	يوجد نظام رسمي لإدارة لمخاطر متبع في المصرف	4.07	0.83	4.17	2	0.03
4	توجد لجنة في المصرف مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها.	4.64	0.63	9.57	2	0.00
5	التحليل المالى يساعد في التنبؤ بالمخاطر والازمات المالية	4.29	0.73	2.28	2	0.03

المصدر إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول**(3-2-16)**نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3)وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي مضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل علي وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة على أن التحليل المالى يساعد في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

جدول(3-2-17)

تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الرابعة مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النتيجة					
اوافق بشدة	4.21	اوافق	31	14	31.14	3	0.000
اوافق			27	14			
محايد			8	14			
لا اوافق			4	14			
لا اوافق بشدة			.	14			
المجموع			70	70			

المصدر : إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2016م

من الجدول **(3-2-17)** نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة خمس عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (31.14) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة

والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرضية، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة، ومما سبق نستنتج إثبات صحة الفرض القائل يساعد التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

اختبار الفرضيات

الفرضية الاولـى :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل.

من الجدول **(3-2-6)** نجد معظم استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولـى وتسير اجاباتهم في الاتجاه الايجابي اي يعني موافقتهم علي محتوى ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير الي ان معظم أفراد العينة يوافقون علي ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل المصرفي.

من الجدول **(3-2-7)** نجد الأوساط الحسابية لأستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلي أن إستجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي اي يعني موافقتهم علي محتوى مضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (1.27.0.89) والفرق بين الانحرافين اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتماليةلاختبار مربع كاي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل علي وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين إستجابات

أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة علي ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل .

من الجدول **(3-2-8)** نجد ان إختبار الفرضية الاولى وفقا لإجابة خمس عبارات متعلقة بالفرضية الأولى وجد ان هنالك تباين في الإجابات ، ولكي يتضح ان أعلى مشاهده هي التي تؤثر علي الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (43.28)اي أقل من (0.05) ، وعلي لك فإن الفرق بين التكرارت المشاهدة والتكرارت التوقعة دال إحصائيا أي ان هناك إختلافا جوهريا بينهم ولا يرجع إلي عامل الصدفة ، والتي تعزز قبول الفرض ، أي ان اكبرعدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة ، ونلخص مما تقدم قبول الفرض القائل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل .

الفرضية الثانية :

البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي .

من الجداول **(3-2-9)**نجد غالبية استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم علي محتوى ومضمون عبارات

الفرضية وهذا يشير إلي ان معظم أفراد العينة يوافقون علي ان البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي .

من الجدول **(3-2-10)**نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3)وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي أي يعني موافقتهم علي محتوى ومضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (1.10.0.83) والفرق بينهما اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوى معنويه 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل علي وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين إستجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة علي أن البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي.

من الجدول **(3-2-11)** نجد أن اختبار الفرضية الاولى وفقا لاجابة خمس عبارات متعلقة بالفرضية الثانية وجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلي مشاهدة هي التي تؤثر علي الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية اختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع

(27.14) أي أقل من (0.05) ، وعلي ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائيا أي أن هناك إختلافا جوهريا بينهم ولا يرجع إلي عامل الصدفة ، والتي تعزز قبول الفرضية ، أي أن أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة . ونلخص مما سبق قبول الفرض القائل البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لاغراض منح التمويل المصرفي .

الفرضيه الثالثة :

إستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة علي كفاءة الإدارات الفرعية .

من الجدول **(3-2-12)** نجد الغالبية العظمى لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة تسيرفي الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم علي محتوى ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلي معظم أفراد العينة يوافقون علي أن إستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة علي كفاءة الإدارت الفرعية .

من الجدول **(3-2-13)**نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلي أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي أي يعني موافقتهم علي محتوى مضمون

تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات تتراوح ما بين (1.03.0.51) والفرق بينهما اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة علي أن إستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الإئتمان والرقابة علي كفاءة الادارات الفرعية .

من الجدول **(3-2-14)** نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة خمس عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة وجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر علي الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (39.37) أي أقل من (0.05) ، وعلي ذلك فإن الفرق بين التكرارت المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أيأن هناك إختلافاً جوهريا بينهم ولا يرجع إلي عامل الصدفة ، والتي تعزز قبول الفرضية ، أي أن أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة ، ومما سبق نستنتج إثبات صحة الفرض القائل إستخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الائتمان والرقابة علي كفاءة الإدارات الفرعية.

الفرضية الرابعة :

يساعد التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

الثالثة تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم علي محتوى ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلي معظم أفراد العينة يوافقون علي ان يساعد التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

من الجدول **(3-2-16)**نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3)وهذا يشير إلي أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي أي يعني موافقتهم علي محتوى مضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ،وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوى معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل علي وجود فروق معنويه وذات دلالة إحصائية بين إستجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة علي أن يساعد التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

من الجدول **(3-2-17)** نجد أن إختبار الفرضية الأولى وفقاً لإجابة خمس عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة وجد أن هناك تباين في الإجابات ،ولكي يتضح أن أعلي

مشاهدة هي التي تؤثر علي الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (31.14) أي أقل من (0.05) ، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارت المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلي عامل الصدفة ، والتي تعزز قبول الفرضية ، أي أن أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة ، ومما سبق نستنتج إثبات صحة الفرض القائل يساعد التحليل المالي في الحد مخاطر التمويل المصرفي .

الخاتمة

أولاً : النتائج

من خلال العرض النظري للدراسة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية توصلت الباحثات إلى الآتي:

(1) إن البنوك التجارية التي يتم قياسها وتقييم أدائها وفقاً للأساليب التقليدية للتحليل المالي تعطي نتائج غير مؤكدة وغير صحيحة ولا يمكن الاعتماد عليها.

(2) تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقاً لأساليب التحليل المالي التقليدية يفسح المجال لتطويع المبادئ المحاسبية بصورة تجعلها تظهر أداء هذه المصارف بشكل غير دقيق مما يفقد قوائمها المالية الصدق والعدالة والشفافية.

(3) هنالك علاقة مباشرة بين إستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي وبين التخطيط الجيد في المصارف.

(4) إن أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن الإعتماد عليها في قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف لأنها تعطي نتائج أكثر موثوقية وذات دقة كبيرة عن أداء هذه المنشآت وتقدم للمتعاملين معها المعلومات التي يحتاجونها.

(5) إن استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك يؤدي إلى عكس صورة أوضح عن أحوال هذه البنوك ومكامن القوة والضعف فيها ، ومتابعة تنفيذ الخطط والسياسات وسير الأعمال ، وهذا يؤد إلى زيادة الرقابة.

(6) أن الأساليب الحديثة للتحليل المالي يمكن أن تساعد في زيادة الاستثمار في البنوك لأن توفير المعلومات الصحيحة والمؤكدة والمؤشرات المالية عن أوضاع هذه البنوك يؤدي إلى جلب المستثمرين والعملاء.

(7) إن أساليب التحليل المالي الحديثة قد تساعد في التنبؤ بفشل البنوك التجارية خاصة إذا كانت أسباب الفشل مالية ، وذلك من خلال توفير مؤشرات مالية توضح الموقف المالي للشركات.

ثانياً : التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثات بالآتي:

(1) على البنوك التجارية التعمقفي دراسة أساليب التحليل المالي التقليدية وا ٍبراز إيجابيتها وسلبياتها للعمل في تجاوز السلبيات والإستفادة من الإيجابيات في تطوير نماذج الأداء المالي الحديثة.

(2) أن يتم قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك وفقاً لأساليب التحليل المالي الحديثة وذلك لمواكبتها للتطورات ولملاءمتها لسرعة الإيقاع في دنيا المال والأعمال.

(3) أن يتم تجريب أساليب التحليل المالي الحديثة في القطاع المصرفي بصورة فعلية حتى يتسنى للبنوك الخروج بنتائج مؤكدة عن الأداء المالي للقطاع المصرفي ، كما أن التجربة تساعد على إبراز الإيجابيات والسلبيات.

(4) إدخال استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي ضمن السياسات الإستراتيجية للبنوك لأن ذلك يؤدي إلى تنمية حقيقية للموارد البشرية والمادية.

(5) ضرورة تأهيل وتدريب موظفي البنوك على الأساليب الحديثة للتحليل المالي حتى يكونوا على دراية بها عند تطبيقها.

(6) ضرورة ربط نظم الرقابة والمتابعة في البنوك التجارية بأساليب التحليل المالي الحديثة ومعايير الأداء المالي الحديثة لأن ذلك يؤدي إلى تطوير الأداء.

(7) على المحللين الماليين والمراجعين توفير طرق إنذار مبكر عن حوادث تعثر للبنوك ذات العلاقة بمخاطر الفشل المالي للبنوك وذلك من خلال الإستعانة بالأساليب الحديثة.

(8) الإهتمام من قبل البنك المركزي بأساليب التحليل المالي الحديثة وتوجيه البنوك على العمل بها.

مقترحات بدراسات مستقبلية:

توصي الباحثات بالدراسات المستقبلية الآتية:

(1) دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في كفاءة سوق الأوراق المالية.

(2) أثر استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة على قطاع البنوك في ظل نظام مصرفي إسلامي.

(3) أثر استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في جذب الإستثمارات الخارجية.

قائمة المراجع والمصادر

(1) **أولاً :** القرآن الكريم.

(2) ثانياً : الكتب.

(3) ثالثاً : الرسائل .

1. أحمد فريد مصطفى ، د. محمد عبد المنعم ، الإقتصاد النقدي والمصرفي ، ط1 ، مؤسسة الناشر الإسكندرية ، 2000م ، ص253
2. خليل الشماع ، التحليل المالي ن مدخل صناعة القرارات مع التأكد على الشركات ، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1998م ، ص302.
3. بدوي بابكر عثمان (المستشار الإقتصادي بوزارة التعاون الدولي) تنمية المشاريع الصغيرة في السودان ، جدة ، 2003م ، ص230-232
4. رضوان وليد العمار ، أساسيات في الإدارة المالية ، مدخل إلى قرارات الاستثمار ، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر ، 1997م ، ص 41.
5. رمضان محمد غنيم ، دراسات في المحاسبة الإدارية ، الخرطوم ، وحدة المطابع والتصوير ، 86-1987 ، ص ص 14-15.
6. زياد رمضان ومحفوظ جودة ، إدارة مخاطر الإئتمان ، ط2 ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، 2010م ، ص 24.
7. سامي خليل ، النقود والبنوك ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ط1 ، 1978م ، ص14.

8. شوقي عبد الله (التمويل والإدارة المالية القاهرة) ، دار النهضة العربية ، 1984م ، ص2.

9. الصديق طلحة محمد رحمة ، التحليل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل ، ط1 ، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة) ، 2006م ، ص23

10. عدنان الحريض ، الوسيط في إدارة المصارف ، ط1 ، لبنان ، بيروت ، 1988م ، ص107.

11. عدنان هاشم السامرائي " الإدارة المالية مدخل كمي " (عمان: دار زهران للنشر ، 1998م) ص 17.

12. محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي ، شركات وأسواق مالية ، ط2 (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2009م) ص 29 ، ص 34.

13. محمد توفيق بليغ ، المحاسبة المالية (القاهرة : دار المعارف للنشر ، 1970م) ، ص 17

14. محمد تيسير الرحبي ، تحليل القوائم المالية ، عمان : منشورات جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى ، 1998م ، ص ص 7-6.

15. محمد حسن رضوان ، أساسيات العمل المصرفي ، دار وائل للنشر ، عمان: ط1 ، 2001م ، ص5.

16. محمد حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001م ، ص5.

17محمد سامي محمد ، البنوك وتتنظيمها وا إدارتها ، القاهرة ، ط1 ، المطبعة الشرقية ، 1966م ، ص 220.

18. محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية) الاستثمار والتمويل ، التحليل المالي) عمان: دار حامد للنشر والتوزيع ، 1999م ، ص102.

19. محمد عزت عبد الحميد ، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري ، بيروت ، إتحاد المصارف العربية ، 1993م ، ص 17.

20. محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات ن عمان : دار وائل للنشر ، 2000م ، ص3.

21. محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض: جامعة الملك سعود ، 1995م) ، ص 94.

22. محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، ط1 ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2010م ، ص 3.

23. مخلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، (الأردن: مكتبة المجتمع العربي للتوزيع والنشر ، 2008م) ، ص60.

24. مصطفى كامل متولي ، بعض الأساليب الفنية في المحاسبة الإدارية ، القاهرة ، عين شمس ، 1990 ، ص222.

25. مطر محمد ، التحليل المالي والإئتمان الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، ط1 ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2000م ، ص14.

26. هشام أحمد حسبو ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1996م) ، ص18.

27. وليد ناجي الحبائي ، أ. محمد عثمان البطمة ، التحليل المالي ، عمان: دار حنين ، 1996م ، ص90

28. يوحنا عيد آل آدم ، صالح الرزق ، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة ، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2000م ، ص463.

29. Fran Wood ALansana , Business Accounting (London: Financial Time Professional Limited 1999) , P408

الرسائل الجامعية:

1. أشرف خوفو عزيز ، استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي للقطاع المصرفي ، رسالة ماجستير ، محاسبة وتمويل ، جامعة النيل ، 2002م.

2. الرشيد حسن محمد إدريس ، أساليب دور التحليل المالي في التنبؤ بتمويل المصارف ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م.

3. عبير عوض عبد الرازق ، إستخدام التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء الشركات المدرجة في أسواق المال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م.
4. عصام الدين يوسف محمد نور ، دور التحليل المالي في المصارف ، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، 2006م.
5. عمر مبشر مصطفى ، 2005م ، الخرطوم ، أساليب التحليل المالي الحديثة ، رسالة ماجستير.
6. محمد أبو القاسم عطا الله أحمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ودوره في التمويل ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير ، 2009 -2010.
7. محمد عبد الحميد ، تطبيق أساليب التحليل المالي في المصارف السودانية ، دراسة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2001م.
8. ناهد عبد المطلب عثمان ، أساليب التحليل المالي الحديثة ، الخرطوم ، رسالة ماجستير ، 2005م.
9. نهى محمد عباس ، الخدمات المصرفية ، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل ، 2010م.
10. هيثم أحمد عثمان ، التحليل المالي للأغراض المصرفية ، ماجستير دراسات مصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2000م.

الملاحق

ملحق رقم (1/2/3)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

الموضوع: إستمارة إستبيان

السيد/ ..... المحترم،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تقوم الباحثات بدراسة **أساليب التحليل المالي الحديثة ودورها في عملية منح التمويل المصرفي** ضمن متطلبات بحث التخرج من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، يتطلب ذلك الحصول على مجموعة من البيانات . وعليه قد تم تصميم هذا الاستبيان لهذا الغرض علماً بأن البيانات التي يتم الحصول عليها سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن الحصول على النتائج يتوقف على إبداء آرائكم على العبارات الواردة في هذا الاستبيان.

وجزاكم الله خيراً ،،

الباحثات :

1- إسلام محمد الباشا حسن .

2- أفنان الطيب أحمد الضوء .

3- دانية أبو القاسم عباس مضوي .

4- رماز التجاني بخيت الأمين .

5- نجود خميس محمد سليمان .

القسم الأول:

البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة:

1/ المؤهل العلمي:

أ/دبلوم ☐ ب/ بكلاريوس ☐ ج/ ماجستير ☐ د/ دكتوراه ☐

2/ التخصص العلمي:

أ/ محاسب ☐ ب/تكاليف ☐ ج/ اقتصاد ☐ د/ إدارة ☐

هـ/ دراسات مصرفية ☐ و/ أخرى ☐

3/ العمر:

أقل من 30 ☐ ب/ 31-40 ☐ ج/ 41-50 ☐ د/أكثر من 50 ☐

هـ/أخرى ☐

4/المركز الوظيفي:

أ/ مدير عام ☐ ب/ مدير مالي ☐ ج/ محاسب ☐ د/ مراجع داخلي ☐

هـ/ محلل مالي ☐ و/ مدير إداري ☐ ز/ أخرى ☐

5/ سنوات الخبرة:

أ/ أقل من 5 سنة ☐ ب/ 6-10سنوات ☐ ج/ 11-15 سنة ☐

15-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐ أخرى ☐

ثانياً : عبارات الفرضيات:

الفرضية الأولى :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي ومنح التمويل المصرفي.

الرقم	العبارة	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة	محايد
1-	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي.					
2-	يستخدم المصرف التحليل المالي لتقييم أداء المصرف.					
3-	عطي إدارة المصرف قدراً كبيراً من الاهتمام بالتحليل المالي.					
4-	يقوم المصرف بالتعاون مع مؤسسات مصرفية متخصصة بإرسال الموظفين لدورات متقدمة في التحليل المالي.					
5-	يقوم البنك بتسهيل حصول الموظفين على دورات علمية في مجال التحليل المالي المصرفي.					

الفرضية الثانية:

البيانات الواردة في القوائم المالية غير كافية لأغراض منح التمويل المصرفي.

الرقم	العبارة	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة	محايد
1-	عدم وجود بيانات كافية في القوائم المالية يساعد في إتخاذ قرار التمويل المصرفي .					
2-	توفر البيانات والمعلومات يفيد في عملية التحليل المالي.					
3-	إعداد القوائم المالية لا يتبع فيها القياس والإفصاح المحاسبي.					

4- عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علمياً وعملياً في البنك وعدم تناسبها مع حجم العمل.						
5- عدم مواكبة أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.						

الفرضية الثالثة:

استخدام التحليل المالي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك في الائتمان والرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية.

الرقم	العبارة	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة	محايد
1-	تعتمد إدارة المصرف بشكل أساسي على التحليل المالي لإتخاذ القرار في المستقبل.					
2-	يستخدم المصرف التحليل الإحصائي في مجال أعمال .					
3-	لا تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بوضع المصرف بدون استخدام التحليل المالي.					
4-	يساعد التحليل المالي على تقييم كفاءة الأداء المالي.					
5-	يساعد التحليل المالي في الرقابة على كفاءة فعالية الإدارات الفرعية.					

الفرضية الرابعة:

يساعد التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

الرقم	العبارة	أوافق	أوافق	لا	لا أوافق	محايد

		بشدة	**أوافق**		**بشدة**	
1-	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر إلى الربحية فقط .					
2-	يجب أن يكون للمصرف نظام آلي لتقدير تغييرات في العوائد وا إدارة المخاطر.					
3-	يوجد نظام رسمي لإدارة المخاطر متبع في المصرف.					
4-	توجد لجنة في المصرف مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها.					
5-	التحليل المالي يساعد في التنبؤ بالمخاطر والأزمات المالية.					